الفصل الثالث

تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: الدوافع الإسرائيلية لغزو لبنان

كانت الأحداث التي سبق بيانها في الفصل السابق، توطئة لعملٍ عسكري إسرائيلي، سوف يحسم مستقبل منظمة التحرير من الناحيتين: العسكرية والسياسية. فمن وجهة نظر الإستراتيجية الإسرائيلية، باتت عملية تصفية المنظمة وقواعدها المتقدمة في لبنان أكثر نضوجاً عمَّا قبل؛ فكافة المستجدّات الإقليمية بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، ثمَّ تولي (أرئيل شارون) وزارة الدفاع الإسرائيلية في آب (أغسطس) 1981، وما أعقب ذلك من اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في 6 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه؛ منحت إسرائيل ارياحيّة كبيرة وثقة تامة، بإمكانية تحقيق مشروعها الذي يمثّل الهدف الاستراتيجي لسياساتها الإقليمية، وذلك: بالتخلّص من الأخطار المحدقة بحدودها الشمالية، والمتمثّل بقوات الثورة الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير؛ فبدأت منذ ذلك الوقت بالتأهب والاستعداد لتنفيذ ذلك المشروع الحيوي لأمنها.

ومن نافلة القول: إنه بعد أن خفّت حدة الاقتتال الداخلي في لبنان، بدأت قيادة منظمة التحرير تفتح لها طرقاً للتفاهم والتنسيق مع الجبهة المسيحية المناوئة لها؛ كي لا تثير عليها غضب الولايات المتحدة والدول الغربية. ومن هنالك كانت سياسة تلك القيادة مزدوجة لحماية نفسها، لكن قوة التيار الشعبي الذي يمثّل تيار المقاومة كان هو الراجح: مما أدّى إلى تدخّل إسرائيل وشن الحرب على لبنان وصولاً إلى بيروت نفسها [1].

ولم تكد تمضي ثلاثة أعوام على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حتى شهدت منطقة الشرق الأوسط عامةً، والقضية الفلسطينية خاصةً، أحداثاً متلاحقة سواء أكانت على مستوى التصعيد العسكري الإسرائيلي الذي نوّع في اعتداءاته فقصف مفاعل

[1]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

تموز العراقي النووي عام 1981، ثمَّ قصف بيروت في العام نفسه، أم من خلال عملياتها العسكرية بشن حرب على منظمة التحرير ولبنان في حزيران (يونيه) 1982، وهدفها الرئيس من وراء ذلك تصفية منظمة التحرير عسكرياً، والقضاء على التواجد العسكري الفلسطيني تماماً في لبنان [1]. وخلق قيادة سياسية فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وغزة، وطرح الأردن كوطنٍ بديل للفلسطينيين، وذلك لتطبيق خطة وزير الدفاع الإسرائيلي شارون وتحقيق أهدافها، بما يكفل إضعاف موقف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإقناعهم بالمشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي بعد تصفية المنظمة [2]. أو على أقل تقدير: احتلال مسافة 40كم في العمق اللبناني، لإبعاد مرابض المدفعية الفلسطينية عن الجليل والمستعمرات الشمالية؛ ولذلك أطلقت إسرائيل على هذه الحرب اسم "عملية سلامة الجليل". ومن الأسباب الثابتة والمستمرة في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، القضاء على نشاط الشعب الفلسطيني في حماية وجوده، خاصةً وأن هذا الشعب يخرج دوماً من كل الحروب، أكثر قوة وفعالية وخبرات وقدرات. وتمرير الحلقة الثانية من اتفاقية كامب ديفيد، التي توقّفت عند الحدود المصرية فقط، واعتقاد إسرائيل بأن منظمة التحرير هي التي تعطّل استمرار هذه الاتفاقية. وفوق كل ذلك: تغيير الخارطة السياسية للمنطقة، وفرض سياسة كامب ديفيد التي تحقق لإسرائيل نصراً سياسياً وعسكرياً، وتحقق للولايات المتحدة الهيمنة على المنطقة العربية. وفرض احتلال عسكري إسرائيلي على لبنان، لا ينتهي إلاَّ بتوقيع معاهدة سلام وتشكيل حكومة لبنانية، تكون إسرائيل شريكة في اختيار عناصرها. وخلق ظروف جديدة تُخرج الأردن من تردده، للإسهام في تكميل عملية كامب ديفيد [3].

ومن نافلة القول: إن هجمات منظمة التحرير ضد إسرائيل، أظهرت في حرب المدفعية التي اندلعت في تموز (يوليه) 1981، مرة أخرى تحديد مكان قطع المدفعية الفلسطينية وضربها بسرعة من قبل الإسرائيليين، وبالتالي: واجهت إسرائيل خيارين: إما أن تخصص مبالغ طائلة من المال لبناء ملاجئ مدنية كبيرة، وإما أن تدفع منظمة التحرير إلى الخلف، بغزو المنطقة التي ترابط فيها تلك المدافع [4]. ولقد برز العديد من الأحداث التي اعتبرتها إسرائيل فرصة ذهبية سانحة، للقضاء على منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً في آن واحد وبالأخص

---

[1] - صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني**، ص253.

[2] - فرج، **منظمة التحرير**، ص211.

[3] - حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (6)، ص22-24.

[4] - زئيف شيف، **الضوء الأخضر**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص5.

في لبنان، حيث الثقل العسكري والسياسي للتواجد الفلسطيني؛ فعلى الصعيد العربي بالذات ظهرت مشاكل عدّة شجّعت إسرائيل على شن الحرب منها:

1- فشل القمة العربية التي انعقدت في 25 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1981، والتي تمَّ فيها إطلاق مشروع السلام السعودي (مشروع الأمير فهد)، وتغيّب عنها (9) من رؤساء وملوك الدول العربية، مع رفض سوريا لتلك الخطة [1].

2- انشغال سوريا بأزمتها الداخلية، لاسيما أحداث حماة في شباط (فبراير) 1982 بين الجيش السوري ومؤيدي الإخوان المسلمين فيها [2].

3- تزايد عزلة مصر وانكفاؤها عن العالم العربي بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد [3].

4- أعطى استمرار وتيرة الحرب المشتعلة بين العراق وإيران فرصة سانحة لإسرائيل، كون العراق تُعدُّ من الدول المصنفة ضمن دول المواجهة، ولأنها تمتلك جيشاً ذا وزن كبير؛ فباندلاع تلك الحرب بات الجيش العراقي معطلاً عن المواجهة مع إسرائيل.

5- التخطيط لتدويل الأزمة اللبنانية، بهدف الابتزاز السياسي محلياً وعربياً [4].

6- تمزّق الساحة اللبنانية تماماً.

7- وجود الانعزاليون اللبنانيون المتعاونون مع إسرائيل، كما ثمة أطراف أخرى جاهزة للتعاون معها أيضاً.

8- كانت المحاور العربية متصارعة، وتفتقر جميعها إلى الفعالية [5].

ومهما يكن من أمر: فإن القضية الفلسطينية التي همّشتها إدارة الرئيس الأمريكي ريجان، لم تعد تتمتع بصفة الأولوية التي طالما جعلتها محور هموم منطقة الشرق الأوسط. فالمشروع الأمريكي في المنطقة بدأ يتداعى جملةً وتفصيلاً؛ بسبب العلاقة الأمريكية الحميمة والخاصة مع إسرائيل؛ فالولايات المتحدة عجزت عن أن تقدّم للعرب ولإسرائيل صيغة

---

[1]- موشيه ماعوز، **سوريا وإسرائيل**، ترجمة: لينا وهيب، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر، 1998، ص184.

من المعلوم أن وكالة الأنباء السعودية نشرت في 7 آب (أغسطس) 1981 تصريحاً للأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية، ضمّنه مشروعاً لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (8)، ص9.

[2]- دانيال بايبس، **ما مدى أهمية منظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص20.

[3]- زاهر زكار، **الغزو الإسرائيلي للبنان 1982 بين الأهداف والنتائج**، ط2، غزة، مركز الإشعاع الفكري، 2004، ص82.

[4]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص352-356.

[5]- حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (6)، ص22.

للتعاون. ومما عمَّق الهوة بينهم في تلك الفترة، اقتراح بيع السعودية في عام 1981 طائرات التجسس (الأواكس AWACS)، والغارة الإسرائيلية على مرفق الأبحاث النووية العراقية، وضم إسرائيل لمرتفعات الجولان، واقتراح إنشاء القوة الضاربة الأردنية. ثمَّ في العام التالي الاجتياح الإسرائيلي للبنان [1]، كما سترد الإشارة.

فقد بات معلوماً أن إسرائيل ومن ورائها ألكسندر هيج (Alexander Haig) وزير الخارجية الأمريكي، قررت الوصول إلى بيروت وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وقطع رأسها؛ فاتفاقية كامب ديفيد غيّرت وجهة مصر من الشرق إلى الغرب، وبات في متناول اليد لدى المخطط الاستراتيجي لحلف الأطلسي جميع الشروط لإعادة احتواء كل المنطقة، عبر إزالة العامل الفلسطيني من المعادلة الإقليمية؛ كشرطٍ إسرائيلي للتعامل مع المنطقة، ولتحقيق حلم الدولة الآمنة المتوسعة. وهكذا جاء الهجوم الإسرائيلي عام 1982؛ والذي كان مقرراً له أن يصل إلى بيروت قبل أن يبدأ [2]. وقد جاء ذلك العدوان بعد عدة متغيّرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى خروج مصر كأكبر دولة عربية من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، منها الحرب العراقية الإيرانية التي اشتعلت أوارها في صيف عام 1980، والتي جزّأت العالم العربي إلى مجموعتين، إحداهما: تؤيد العراق، والأخرى: تؤيد إيران. والانقسام القديم الذي بدأ منذ عهد الخمسينيات من القرن الفائت بين الأنظمة العربية المعادية للسياسة الغربية، والأنظمة العربية الموالية لها؛ وقد أدّى ذلك الوضع الشاذ إلى غياب التضامن العربي، ونشوء سياسة المحاور الذي بدا بعضها غير عقلاني؛ كالوحدة بين النظامين الرسميين الليبي الجمهوري والمغربي الملكي [3].

وكان من النادر أن تعلن إسرائيل عن أية عملية عسكرية بشكلٍ مسبق، كما حدث مع الهجوم الإسرائيلي على لبنان منذ شباط (فبراير) 1982؛ فبعد ذلك بدأت تظهر سيناريوهات كاملة مع خرائط تشير إلى الخط المحتمل للهجوم الإسرائيلي على لبنان [4]. ولم تكن القيادة الفلسطينية متفاجئة بالاجتياح الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك فقد توافرت معلومات لدى تلك القيادة قبل الاجتياح بشهور، تؤكد أن خطة الاجتياح قد وُضعت، وأن

---

[1] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص72.

[2] - الحسن، "**حركة فتح، المسيرة**"، ص323؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص193-194.

[3] - توما، **منظمة التحرير**، ص162.

[4] - مايكل جانسن، **معركة بيروت: لماذا غزت إسرائيل لبنان**، ترجمة: محمود برهوم، عمّان، دار الجليل للنشر، 1983، ص9.

الاستعدادات للقيام بصدها قد تمّت [1]، بل وكانت القيادة الفلسطينية متأكّدة بأن ذلك الاجتياح سيصل هذه المرة إلى مدينة بيروت نفسها [2]. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون والعميد عاموس يارون قائد المشاة والمظليين، قد زارا سراً منطقة جونيه في شمال لبنان في 12 كانون ثانٍ (يناير) 1982، واجتمعا مع بشير الجميل زعيم حزب الكتائب اللبنانية [3]؛ وذلك لوضع أسس التحالف اليميني اللبناني – الإسرائيلي في حالة نشوب حرب، وسُبل تغيير الوضع بضرب منظمة التحرير ثمَّ إخراجها من لبنان [4].

ثانياً: تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية

بالإمكان ذكر تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية كما يأتي:

أ – فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لعنفوانها المسلّح

من المعلوم أن الملحق السري لاتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات عام 1975، احتوى على مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أبدت فيها الإدارة الأمريكية: تعهداً بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير، وعدم التفاوض معها إلاَّ إذا اعترفت بإسرائيل، ووافقت على القرارين (242) و(338)، الأمر الذي منح إسرائيل الدافعية لإبداء المزيد من التصلّب تجاه القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير. وقد تزامن ذلك كله مع ظهور جماعات ضغط في النظام السياسي الإسرائيلي الداخلي، تنحو إلى التطرّف والمطالبة بضرب المنظمة في لبنان وإنهاء وجودها [5].

---

[1]- فيصل حوراني، "**حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129، أكتوبر 1982، ص7.

[2]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص722.

[3]- *John Laffin, **The War of Desperation Lebanon (1982-1985)**, London, Osprey Publishing Ltd., 1985, p. 21.*

[4]- شيمون شيفر، **كرة الثلج**، ترجمة: كميل داغر، بيروت، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، 1985، ص33-37.

[5]- ماهر الشريف، "**الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام**"، (الحلقة الثانية 1965-1975)، محاضرات على موقع حزب الشعب الفلسطيني؛ http//www.palpeople.org/atemplate.php/id=1398&x=6؛ شيلا راين، **الاجتياح الإسرائيلي للبنان: خلفيات الأزمة**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 86، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، 1984، ص10-11.

فاستغلت إسرائيل الحالة العربية التي أفرزتها اتفاقيات كامب ديفيد، والمناخ السياسي الداخلي المتطرف فيها لتوجيه ضربة قاصمة لمنظمة التحرير، إضافةً إلى أنها استفادت من التوجهات الفلسطينية نحو إيجاد حل سلمي. الأمر الذي رسّخ المشاعر بأن المنظمة انتابها اليأس من الكفاح المسلّح ومواصلة النضال، وهو عامل إحباطي وجدت به إسرائيل أرضية خصبة لتحقيق مآربها [1]؛ فمنذ ربيع عام 1982 بات يلوح في الأُفق بأن إسرائيل أعدّت العدة لشن هجومٍ على لبنان، لتصفية التواجد السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، وتنتظر فقط الذريعة الكفيلة بتغطية هجومها ذلك دولياً [2]. وسرعان ما اقتنصت إسرائيل الفرصة فاستغلت حادث محاولة اغتيال سفيرها في لندن في 4 حزيران (يونيه) 1982؛ لاجتياح لبنان مدعومة بمساندة الكتائب اللبنانية المسيحية؛ فتمكّنت من دخول بيروت الشرقية في 11 من الشهر نفسه. ثمَّ فرضت حصاراً شاملاً على بيروت الغربية بعد ثلاثة أيام، حيث تتحصّن المقاومة الفلسطينية التي استبسلت في الاحتفاظ بمواقعها؛ مما أفشل المخطط الإسرائيلي من احتلال بيروت الغربية على مدى شهرين، رغم شراسة القصف والحصار، إلى أن اضطرت إسرائيل على الموافقة في 12 آب (أغسطس) على وقف إطلاق النار، والذي بمقتضاه تمَّ وضع الترتيبات اللازمة لخروج أفراد المقاومة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير من لبنان، والذي بدأ تنفيذه في الفترة من 21 – 31 آب (أغسطس)؛ فتوجه مقاتلو الثورة إلى عددٍ من الدول مثل: تونس واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والجزائر والسودان. الأمر الذي استغلّته القوات الإسرائيلية فهاجمت بيروت الغربية واحتلتها؛ فأطلقت العنان للقوى المسيحية اللبنانية لارتكاب مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا في 16 أيلول (سبتمبر)؛ فراح ضحيتها نحو 3500 طفل وشيخ وامرأة من سكان المخيمين [3].

أما على صعيد الخسائر الإسرائيلية خلال فترة الحرب، فقد صرَّح أريبل شارون في مجال تقويمه لتلك الحرب لصحيفة (معاريف) الإسرائيلية في 17 حزيران (يونيه) - أي بعد 12 يوماً فقط من بداية الحرب - قائلاً: "**إن الحرب كانت قاسية جداً، ولقد دفعنا ثمناً باهظاً في عملية السلام للجليل**". وقدّرت بعض المصادر الغربية: تكاليف الحرب الإسرائيلية في لبنان بمائة مليون دولار يومياً. وجاء في تقرير وزير المالية الإسرائيلي أمام الكنيست في 26

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص55-56.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص307-308.

[3] - ديفيد كمحي، **الخيار الأخير 1967-1991**، بيروت، مكتبة بيسان، 1992، ص185-186؛ راين، **الاجتياح الإسرائيلي للبنان**، ص13.

من الشهر نفسه، أن نفقات تلك الحرب بلغت قرابة 30 مليار شيكل (أي حوالي ملياري دولار) في تلك الفترة فقط [1]. وإزاء الخسائر الفادحة التي تكبدها الإسرائيليون في الحرب، فقد تأثّر الرأي العام الإسرائيلي بتلك الخسائر؛ فأخذت أعداد متزايدة منهم في معارضة توجهات الحكومة الإسرائيلية [2].

وبالمجمل: فقد كان لإقصاء منظمة التحرير قيادةً وقوات عسكرية عن بيروت، إقصاءً للمقاومة الفلسطينية وإبعادها عن ساحة المعركة والصراع، وسحب بساط التأثير من تحت قدميها، وحرمانها من عناصر القوة اللازمة. فقد كانت قوات الثورة الفلسطينية في لبنان تشكّل قوة ضاربة لا يستهان بها، ولها تأثير في إصدار القرارات القوية، وتشكّل سنداً وذخراً للقوى الشعبية، كما أنها شكّلت عقبة ومشكلة للقوى المضادة وعلى رأسها إسرائيل [3].

ويحلو للبعض بعد انتهاء حرب لبنان 1982، ثمَّ خروج منظمة التحرير وقيادتها من لبنان أن يتساءل: (**هل كانت تلك الحرب تعبيراً عن الإرادة الإسرائيلية فقط؟**). وهنا يجيب البعض: بأنه منذ خروج المنظمة وقادتها من الأردن في تموز (يوليه) 1971، وإغلاق سوريا أبوابها في وجه المنظمة، لاحت في الأفق عملية استدراج خبيثة إلى لبنان أشرف عليها شخصياً هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي وقتذاك. وقد استهدفت تلك العملية تعريب الصراع على الساحة اللبنانية، واستنزاف القوة العسكرية للفلسطينيين في الشتات، وخصوصاً في لبنان الذي احتضن المخيمات الفلسطينية، وقاعدة منظمة التحرير السياسية والعسكرية التي كانت بمثابة دولة داخل الدولة اللبنانية؛ الأمر الذي عمّق الصراع بين المنظمة وبعض القوى اللبنانية التي ارتأت في التواجد الفلسطيني سلباً لإرادتها الكيانية. كذلك الأمر الدور الإسرائيلي الذي استمر في توتير وتسخين الأوضاع على الساحة اللبنانية، وبالتالي: فإن الأزمات اللبنانية توالت حسب خطط وتوجهات كيسنجر، من خلال استدراج الفصائل الفلسطينية في الشتات إلى لبنان [4].

---

[1]- رشيدة مهران، **ياسر عرفات الرقم الصعب**، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، د. ن، د. ت، ص276.

[2]- بسيسو، **منظمة التحرير**، ص29.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[4]- عثمان العثمان، **الاستراتيجية المطلوبة لإقامة الدولة الفلسطينية**، ط1، أبو ظبي، شركة Set Up للطباعة والفنون، 2007، ص83؛ الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص56.

وبالتالي: فإن حرب لبنان 1982 لم تكن سوى حرباً دُبِرَ لها منذ زمن بعيد، عندما أدركت إسرائيل والولايات المتحدة، بأن منظمة التحرير باتت تمتلك المقومات المؤسساتية والسياسية والعسكرية التي تؤهلها لقيادة الشعب الفلسطيني، والمطالبة بحقوقه المشروعة دون وصاية من أحد؛ فتلك الحرب أتت في ظل ظروف دولية واضحة المعالم، حيث كان العالم منقسماً بين معسكرين أساسيين، **إحداهما:** المعسكر الرأسمالي الإمبريالي الذي تزعمته الولايات المتحدة، والذي اندرج فيه بشكلٍ تبعي معظم النظام الرسمي العربي. **والآخر:** المعسكر الاشتراكي الذي تزعمه الاتحاد السوفيتي، والذي اندرجت في إطاره كل قوى حركة التحرر الوطني العربية وفي مقدمتها منظمة التحرير، لذلك أتت تلك الحرب ولم يكن لدى معظم النظام الرسمي العربي أي ممانعة عليها [1].

وحسب ما قاله سامي الأخرس: فإن إسرائيل ما كانت لتخطو تلك الخطوة المهمة، وتتخذ قرارها الحاسم والخطير على المنطقة، بمعزلٍ عن عملية إعداد مسبقة توافقت من خلالها الأهداف الإقليمية والدولية على نفس الهدف والمتمثّل بتصفية منظمة التحرير، أو إعادة تأهيلها للمرحلة التي أعقبت حرب 1973، التي إن جاز القول فهي حرب صناعة التسوية السلمية. ويستطرد الأخرس قوله: بأن ثمة العديد من العوامل التي ساهمت في تعزيز قناعات إسرائيل في شن حربها ضد منظمة التحرير، منها **الإقليمي:** والذي تمثّل بالحالة العربية التي عبّر عنها الرئيس المصري السادات بزيارته المفاجئة للقدس، ومن ثمَّ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والتي تعتبر من أهم العوامل الحاسمة التي أخرجت مصر تماماً من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي؛ مما سبّب خللاً في موازين القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة التي كانت متفوقة عسكرياً واقتصادياً؛ فأضافت لها مصر تفوقاً سياسياً، الأمر الذي دفع العرب للتوجه نحو تبني خيارات التسوية والتعايش مع إسرائيل. ثمَّ العامل والمتغيّر **الدولي**: الذي بدأ يمارس الضغط على الفلسطينيين للقبول بحلول التسوية، بعدما فتح السادات الباب على مصراعيه لأفاق جديدة صبّت كلها في صالح إسرائيل. وبالتالي: فإن تلك الحرب هدفت لتحقيق رغبتين: **الرغبة الإسرائيلية:** لإعادة ترتيب الأوراق في لبنان بما يتفق مع مصالح إسرائيل، ووقف الخطر الذي كانت تمثّله عمليات الفدائيين الفلسطينيين والتنظيمات الفلسطينية من لبنان. **والرغبة الإقليمية والدولية:** المتمثّلة بضرب المنظمة والقضاء عليها إن أمكن، أو إضعاف البنية العسكرية الفلسطينية. وعليه: كان الهدف غير

[1] - الأخرس، تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية، ص56-57.

المُعلن من وراء تلك الحرب، هو إضعاف المنظمة والضغط على قيادتها لتغيّر من نهجها وسياساتها، والقبول بالنهج التفاوضي والتخلي تماماً عن الكفاح المسلح [1].

وما يؤكّد ما ذهبنا إليه، أن المملكة العربية السعودية كانت على علمٍ مسبق بالغزو الإسرائيلي للبنان، تحت بند أن ذلك الغزو سيقتصر على كامل الجنوب اللبناني فقط، وسيضمن خروجاً مشرّفاً للمقاومة الفلسطينية تحت إشراف دولي. ولكن لمّا وجدت السعودية أن عملية الغزو طالت بيروت أيضاً وأن مسألة حصارها سيطول، استبدَّ بقادتها القلق وأحسّوا أن ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي خدعهم، عندما أقنعهم بأن خط نهر الأولي هو مدى الاجتياح الأقصى. فعندها اشتكوا بمرارة للرئيس ريجان الذي استجاب بإزالة هيغ؛ فأرسلوا صائب سلام رئيس الوزراء اللبناني الأسبق إلى ياسر عرفات مطلع تموز (يوليه) لإقناعه بالخروج من بيروت، ولكن عندما لم يقتنع عرفات بالشروط المذلّة المطروحة عليه تركوه ليلاقي مصيره. ويبدو أن المسئولين السعوديين أَمِلوا بأن خروج المقاومة الفلسطينية إلى المنافي البعيدة في اليمن والعراق والسودان وليبيا وتونس والجزائر، سيكفل ارتخاء قبضتها على المشهد السياسي العربي العام، وبالتالي: تحللهم من قيود مشايعتها أو مسايرتها [2].

كما يحلو للبعض أن يتساءل: **(لِمَ تمَّ الخروج من بيروت؟ ولِمِ لم تجرِ مراجعة ومحاسبة حقيقية؟ ولماذا تكررت مأساة عمَّان ولم يُستفد من دروسها فلسطينياً؟)**، فتلك الأحداث لم يقف عندها اليمين الفلسطيني وبعض اليسار الفلسطيني أيضاً، للمراجعة والعودة إلى الميثاق الوطني والثوابت الفلسطينية، بل وجدوا الفرصة مناسبة لحسم الاتجاه نحو التسوية السلمية، وضمن الشروط العربية الأوروبية الأمريكية المشتركة. وقد ترسَّخت قناعاتهم بأن القضية الفلسطينية هي قضية سياسية تُحل بالحوار لا غير، ولم يكن قدراً وضع قدم في الثورة وقدم في التسوية، ولم يكن مصادفة العمل على ما يبرر إخراج القدم من الثورة [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص57-58.

[2]- كمال خلف الطويل، "**آل سعود في بر الشام (1932 – 2005)**"، موقع معرفة، 2006/1/15؛
http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%A2%D9%84_%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%A8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85_%281932_-_2005%29

[3]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص35.

فتيار التسوية السلمية عند البعض الفلسطيني حسب قول الدكتور إبراهيم أبراش: كان قد نضج وتقوّى داخل المنظمة قبل الغزو الإسرائيلي للبنان، ولكن فقدان المنظمة لتواجدها على الأراضي اللبنانية؛ جعلها أضعف في مواجهة الضغوط العربية والدولية التي تطالبها بالاعتراف بإسرائيل وبالقرارات الدولية. وفي تلك المرحلة بدأ تيار التسوية الفلسطيني يتقوَّى، وعندما خرجت قوات منظمة التحرير من بيروت، لم تخرج لتقود الثورة من مكانٍ آخر، بل لتقود حركة سياسية تؤمن بالتسوية السلمية، ومستعدة للانفتاح على الشرعية الدولية [1].

وكان لحرب لبنان 1982 عدة نتائج سواء أكانت على المستوى العسكري أم السياسي؛ فمن النتائج العسكرية لتلك الحرب:

1- مقتل أكثر من 55 ألف فلسطيني ولبناني خلال فترة الحرب.
2- تدمير معظم البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، فلم تعد بعدها تشكّل خطراً جديّاً على إسرائيل.
3- بناء الإستراتيجية العسكرية الفلسطينية على الأسلوب الدفاعي، دون أي ابتكار لاستراتيجيات المواجهة الحقيقية [2].
4- التبعثر في قوات منظمة التحرير بسبب الفصائل؛ أدّى إلى عدم وجود إستراتيجية موحّدة للمقاومة [3].
5- انتقال العبء العسكري لمنظمة التحرير من الساحة الخارجية، ففقدت بذلك كل نقاط التماس مع فلسطين المحتلة، وافتقدت أهم أدوات الضغط التي كانت تمارسها من قبل ضد إسرائيل، وفي مواجهاتها لمؤامرات التصفية التي كانت تُمارس ضدها في بعض العواصم العربية؛ مما أضعف من سلطات المنظمة، واضطرها للانسياق وراء عملية التسوية [4].

---

[1]- مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[2]- يزيد صايغ، **الأداء العسكري الفلسطيني في حرب سنة 1982**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص88.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص58.

[4]- كليفورد أ. رايت، **آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان**، في: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982: دراسات سياسية وعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984، ص62.

6- جملة الانشقاقات التي طالت منظمة التحرير وفصائلها، خاصةً الانشقاق الدموي الذي شهدته حركة فتح والذي ساهم في اشتباكات عنيفة في المخيمات الفلسطينية؛ أدّى إلى تدمير ما تبقّى من بنية عسكرية لمنظمة التحرير وحركة فتح؛ فمثّل الخروج الثاني لقوات الثورة الفلسطينية التي فقدت كل مرتكزاتها العسكرية في لبنان [1] – كما سيرد بيانه لاحقاً.

وبالتالي: فقد مثّلت حرب 1982 انتكاسة قوية للبنية العسكرية لمنظمة التحرير، وافتقادها لأهم وسيلة من أدوات تحقيق الهدف الاستراتيجي، ألاَ وهو التحرير. مما أفقد المنظمة عملية التوازن العسكري مع القوة الإسرائيلية، وجرّدها من أداة ضغط كانت تمارسها في استنزاف حالة الاستقرار التي كان يصبو إليها الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك الأمر حالة التربّص من بعض القوى اليمينية المتطرفة اللبنانية للانقضاض على الوجود الفلسطيني في لبنان، كما حدث لاحقاً في مخيمي صبرا وشاتيلا. بل وأكثر من ذلك فقد تمكّنت إسرائيل من تحقيق نتيجة حاسمة في صراعها مع العرب، بإعادة تأهيل المنطقة والصراع وفق مفاهيم سياسية جرت لصالحها [2].

بينما رأى إميل توما: أن العدوان الإسرائيلي فشل في تحقيق هدفه بسحق المقاومة الفلسطينية في لبنان، ودلل على ذلك بصمود تلك المقاومة في بيروت، وأن قرار انسحابها منها كان لتجنيب أهلها مآسي الدمار، كما فشل ذلك العدوان في سحق المقاومة العنيدة في الأراضي المحتلة [3].

وإن اتفقنا مع إميل توما بأن العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يفتَّ من عضد سكان الأراضي المحتلة، بدليل أن أولئك السكان لم يلبثوا بعد خمس سنوات في 9 كانون أول (ديسمبر) 1987، أن قاموا بانتفاضة عظيمة الشأن استغلتها فيما بعد قيادة منظمة التحرير، في تدعيم موقفها السياسي ضد إسرائيل. فحسب المصادر الإسرائيلية فإن إسرائيل كانت تعتقد بأن ضرب قواعد منظمة التحرير في لبنان، سيؤدي إلى فتح الطريق أمام الحوار

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص64.

[2] - المرجع السابق، ص59.

[3] - توما، **منظمة التحرير**، ص163.

مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، لكن ذلك لم يحدث وبقيت الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة المنظمة تنظيمياً وتمثيلاً أيضاً [1].

غير إننا لا نتفق معه فيما ذهب إليه، من أن العدوان الإسرائيلي فشل في تحقيق هدفه بسحق المقاومة الفلسطينية في لبنان، فمما هو معلوم أن تلك المقاومة بخروجها من لبنان فقدت نهائياً وإلى يومنا هذا التربة الخصبة لاستئناف العمل المسلح، ليس فقط من الحدود المشتركة مع إسرائيل، بل ومن داخل الأراضي المحتلة التي يُطلق عليها اسم السلطة الفلسطينية. وأن ما قامت به بعض الفصائل الفلسطينية من أعمالٍ مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، قامت به فصائل لا تُحسب على منظمة التحرير؛ مما أفقد الأخيرة هيبتها بين الفلسطينيين في الداخل والخارج على حدٍّ سواء.

وفيما يخص النتائج السياسية لحرب 1982 نجد منها:

1- أن تلك الحرب كان الهدف منها القضاء على منظمة التحرير وتصفية وجودها في لبنان، ومن ثمَّ إرغامها على القبول بالاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية، في ظل تنامي نفوذ المنظمة في لبنان وتعاظم دورها السياسي والعسكري، فقد كان ياسر عرفات الحاكم الفعلي للبنان [2].

2- بداية الاتصال والتعامل الفلسطيني مع الإدارة الأمريكية، من خلال مبعوث الأخيرة فيليب حبيب أثناء حصار بيروت وبعده، ومن ثمَّ تكثيف الاتصالات فيما بعد على أعلى المستويات، علماً بأنه كان ثمة اتصالات غير رسمية بين الطرفين قبل ذلك.

3- الانفتاح الفلسطيني على حركة السلام الإسرائيلية، وتكثيف اللقاءات والمحادثات بينهما، لتقريب وجهات النظر ودراسة كيفية الوصول إلى حلول قابلة للتطبيق [3].

4- إجبار المنظمة على ترك لبنان دون شروط؛ فتمَّ استدراجها بواسطة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب إلى الموافقة على خروج قواتها من بيروت إلى شمال لبنان. ثمَّ الموافقة على المشروع الفرنسي - المصري في تموز (يوليه) 1982 بمغادرة بيروت، مقابل قرار من الأمم المتحدة يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بعد أن يعترف الجانبان

---

[1] - حاييم هرتزوج، **الحروب العربية – الإسرائيلية (1948-1982)**، ترجمة: بدر الرفاعي، القاهرة، سينا للنشر، 1993، ص421.

[2] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص60.

[3] - **مقابلة مع جمال كايد.**

الفلسطيني والإسرائيلي ببعضهما البعض، وإلى إجراء مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير، وتتم على قاعدة القرار الدولي (242) [1].

5- القبول العربي بالمشاركة في عملية التسوية السلمية على أساس مشروع مؤتمر فاس للسلام، وهو النسخة المعدّلة من مشروع الأمير السعودي فهد [2].

6- نهاية جبهة الصمود والتصدّي التي كانت قد تشكّلت من: سوريا والعراق والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية [3].

7- بخروج منظمة التحرير من بيروت بدأ قادتها في الولوج في المشروع السياسي، بعدما فقدت المنظمة القاعدة الآمنة التي كانت توفّر لها حرية الحركة والليونة في التحرك العسكري والسياسي، واستقلالية قرارها الذي أضحى مرهوناً بسياسات الدول المضيفة وتوجهاتها، ورؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي. وفوق هذا وذاك خسارتها للورقة الضاغطة المتمثّلة بالكفاح المسلّح، لتثبيت دورها السياسي كطرفٍ وشريك أساس في أي جهد يتناول القضية الفلسطينية [4].

8- بدأت منظمة التحرير الانخراط في الحلول السلمية الجزئية، والمشروع السياسي بإعلان الالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة خاصةً القرار (181)، الذي يفضي إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين: عربية ويهودية؛ ففي 22 تموز (يوليه) 1982 نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) بياناً يُعبّر عن ذلك الالتزام، ثمَّ سلَّم ياسر عرفات في 25 تموز (يوليه)- أي بعد ثلاثة أيام فقط، ماك كلوسكي (Mac Klwski) عضو الكونجرس الأمريكي، وثيقة تؤكّد قبوله بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وبذلك تكون المنظمة قد انتقلت نقلة نوعية نحو تغيير جذري في العديد من التوجهات السياسية، والبدء بعملية جنوح للسلام [5].

---

[1] - كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص197؛ غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص253؛ محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة الثقافة القومية 20)، كانون ثانٍ 1991، ص30-31.

[2] - جمال عبد الجواد، "**موقف سورية من التسوية**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 71، يناير 1983، ص69؛ **مقابلة مع جمال كايد**.

[3] - طاهر خلف العدوان، **الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان**، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر، 1984، ص67.

[4] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص309-310؛ الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص60-61.

[5] - سمر مكاوي، "**المقاومة الفلسطينية سياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129-131، أغسطس – أكتوبر، 1982، ص196؛ غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص253.

9- بروز استقلالية القرار الفلسطيني بعد أن تخلّصت منظمة التحرير من أوضاع التواجد في لبنان ومشاكله وتوازناته، حسب ما قاله نبيل عمرو [1].

وفيما يخص النتيجة الأخيرة للغزو الإسرائيلي للبنان، فقد يختلف معها الباحث المحايد والمعاصر للأحداث. صحيح أن منظمة التحرير قد تخلّصت من التدخّلات والمناكفات السورية، لانتزاع القرار السياسي الفلسطيني منها، لكن المنظمة في المنافي العربية سرعان ما بدأت تفقده رويداً رويداً، تحت سنابك بعض الأنظمة الرسمية العربية التي باتت تؤثر على التوجهات السياسية الفلسطينية، لتبني نهجها السلمي كمصر على سبيل المثال.

ومن نافلة القول وكما قال هاني الحسن كنتيجة لحرب 1982، بأن حواراً طويلاً دار داخل حركة فتح بين المدرسة التي تريد رفع شعار ثورة حتى الاستشهاد، بالتركيز على التضحية بالنفس كهدف، وبين المدرسة الأخرى التي اعتبرت الشعارات مدخلاً أساسياً لتثقيف الشعب الفلسطيني. فقد رفضت فتح شعار ثورة حتى الاستشهاد أو حتى الموت، إذ أنه من المسموح للأفراد أن يستشهدوا، **ولكن ليس للثورة أو للقضية**. ولذلك رفعت فتح شعار ثورة حتى النصر؛ فكررت منذ انطلاقتها مبدأ الزرع فالحصاد؛ فالنضال المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد، ومن لا يحصد لا يزرع. وبالتالي: مجرم من يضحّي بالدماء الفلسطينية والعربية ويرفض أن يحصد، مع إن مقولة الزرع والحصاد موضع التنفيذ أمر بالغ التعقيد في ظل افتقاد الأرض، والنصر العسكري الذي لا يستثمر لا يفرق عن الفشل [2].

ومما سبق وأشار إليه هاني الحسن وهو قائد فتحاوي من الصف الأول، بإمكان الباحث المحايد أن يخرج بعددٍ من المحطات التي يجب الوقوف عندها:

1- أن قيادة منظمة التحرير التي هي في الأساس قيادة فتحاوية؛ ارتأت بعد خروجها من بيروت أن تغيّر من توجهها الثوري إلى الولوج رسمياً في عملية التسوية السلمية، أو حسب ما ذكر هاني الحسن نفسه إلى بداية مرحلة الحصاد، ولكن عملية الحصاد تقتضي ممن يزرع انتظار الفرصة المناسبة لبدء تلك العملية (عملية قطف الثمار). ولكن في ظل الفشل العسكري لمنظمة التحرير ثمَّ خروجها نهائياً من الأراضي اللبنانية، فإن تلك العملية (أي الحصاد) سيترتب عليها مخاطر جسيمة؛ فالثمار ستكون غير

---

[1]- نبيل عمرو، "**فلسطينيو التسعينات: دولة الفاكهاني ومفترق الطرق**"، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، 1993/9/5، ص15.

[2]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة**"، ص320.

ناضجة، ولن يكون بوسع الزارع أن يحصل على ثمنٍ مناسب يتلاءم والمجهود الذي بذله طيلة فترة طويلة من الزمن، وسوف يقبل بأي ثمن يُعرض عليه، وذلك ما حدث بالفعل فيما بعد.

2- وحسب قوله: فإن حركة فتح رفضت شعار ثورة حتى الاستشهاد أو حتى الموت، إذ أنه من المسموح للأفراد أن يستشهدوا، ولكن **ليس للثورة أو للقضية**. وذلك قول يثير الاستغراب: **فإذا لم يستشهد المرء فداءً للثورة أو لقضيته؛ ففي سبيل ماذا يستشهد؟**، فحتى من الناحية الدينية فإن الإسلام حثنا على القتال وألزمنا بأن نقاتل إما لننتصر أو لنستشهد.

3- وحسب قوله أيضاً: فإن حركة فتح رفعت شعار ثورة حتى النصر؛ فكررت منذ انطلاقتها مبدأ الزرع فالحصاد؛ فالنضال المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد، ومن لا يحصد لا يزرع. وقوله: مجرم من يضحّي بالدماء الفلسطينية والعربية ويرفض أن يحصد. وكلام الحسن من الممكن قبوله في الحالة الفلسطينية، لو كان النضال المسلح حقق نتيجة يمكن البناء عليها، ولكن في ظل تشرذم الذراع العسكري لمنظمة التحرير بعد انتهاء الحرب، لم يعد ثمة ما نجنيه. وبالتالي: فإن النضال السياسي سيكون بمثابة هرطقة لا طائل من ورائها، سوى اللهث وراء سراب الوعود الخلاّبة بإمكانية الحل السلمي، لأنه افتقد عنصر القوة الذي يوازن بين الأهداف والمطالب السياسية وبين أي تسوية ممكنة. ومن المعروف في أبجديات العمل السياسي، أن أي مفاوضات سياسية هي توظيف لعناصر القوة المتاحة والممكنة، وحيث إن الفلسطينيين فقدوا عناصر القوة هذه؛ فانعكس ذلك على نتائج العملية السلمية التي اتسمت بالتراجع، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على قوة وفاعلية أداء منظمة التحرير، وذلك الأمر لم يتحقق البتة لمنظمة التحرير، مما خلق انقساماً داخل المنظمة وخارجها حول أي من الخيارات الفلسطينية الأكثر نجاعةً، أخيار المفاوضات أم خيار المقاومة؟. وبدلاً من أن يتجه هذان الخياران نحو التكامل والتعاون المتبادل، سارا في خطين متباينين متصادمين.

وفي تعقيب جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ما تناوله هاني الحسن، قال: بأن الصمود في بيروت عام 1982 كان بالإمكان أن يكون الأداء الفلسطيني فيه أفضل من خلال الخطوات الآتية:

1- كان يمكن أن نُدمي إسرائيل وقواتها أكثر.

2- كان يمكن أن نتجنّب خوض المعركة تحت عنوان أفضل طريقة وشكل لانسحاب قواتنا، خاصةً وأن هذا البحث بدأ منذ الجولات الأولى لفيليب حبيب.
3- كان يمكن أن نوفّر ضماناً أعلى لمخيماتنا.
4- كان يمكن أن ندقق أكثر في اختيار القادة وتحميلهم للمسئوليات، خاصةً أثناء سير المعركة [1].

وإضافةً إلى ما سبق من نتائج سياسية ترتّبت على الغزو الإسرائيلي للبنان، فحسب البعض فإنه لا يُعتقد بأن فقدان أو ضعف القوة العسكرية للثورة الفلسطينية من الناحية الكمية، يجعل منه عاملاً رئيساً أو أولياً في انحراف أية حركة وطنية تحررية عن أهدافها، خاصة وأن بدايات المسار النضالي المقاوم لتلك الحركات، كما نلمس من التجارب العالمية والعربية والفلسطينية، لم تكن تشترط توفير القوة العسكرية بصورة متكاملة أو نوعية، بمعنى خلق نوع من التوازن في القوى بين الحركة التحررية وعدوها. وذلك لا يعني إغفال أهمية مراكمة عناصر القوة العسكرية؛ كشرط من شروط الانتصار كعامل أساسي، لكنه يأتي في الدرجة الثانية بعد التنظيم والوعي والقيادة والإرادة الشعبية (على المستويين الفلسطيني والعربي)، التي تجسّد الإيمان باستمرار النضال التحرري الوطني في إطار النضال القومي حتى تحقيق الانتصار، لكن تلك العملية تحتاج إلى قيادات ثورية منبثقة ومعبرة عن مصالح الجماهير الشعبية، على النقيض من قيادة منظمة التحرير ومنشأها وتركيبتها الطبقية من أوساط البرجوازية. الأمر الذي يفسر موضوعياً رخاوتها، واستعدادها للتراجع عن الأهداف التحررية والثوابت الوطنية باسم الاعتدال أو المرحلية، التي مهدت الطريق صوب توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من تنازلات وانقسامات داخلية. وبالتالي: فإن القيادة الفلسطينية توهمت، بأن الصمود (الفلسطيني- اللبناني- السوري) في وجه الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ستترتب عليه تسوية وعدت الإدارة الأمريكية عرفات بها بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت [2].

---

[1]- تعقيب جميل المجدلاوي على ورقة هاني الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص333.

[2]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

ب - مرحلة ما بعد بيروت وتدافع الأطروحات السلمية في الشرق الأوسط

مع خروج الدفعة الأخيرة من المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بحراً إلى ميناء طرطوس السوري، ثمَّ انتقال ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى العاصمة اليونانية (أثينا)، بدأت مرحلة جديدة من مراحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. فقد حفلت المرحلة التي تلتها بجملة من الأحداث المهمة، تمحورت حول نشاطات قيادة منظمة التحرير، حيث أخذت تلك المنظمة في السعي وراء استراتيجية يمكن من خلالها تحقيق هدفين هما:

1- إدراج مسألة الدولة الفلسطينية على جدول الأعمال السياسي الدولي.
2- ضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين [1].

ومن الأمور التي لفتت الانتباه بعد الخروج من بيروت، أن قيادة منظمة التحرير اختارت لها تونس مركزاً سياسياً وتنظيمياً، مع إن الأساس أن تنقل مركزها إما إلى الأردن وإما إلى سوريا، لكنها اختارت تونس اعتقاداً من تلك القيادة، بأنه المكان الأكثر ملائمة لصيانة القرار الفلسطيني المستقل [2].

والواضح أن القيادة الفلسطينية باختيارها لتونس ابتعدت تماماً عن مركز الثقل العسكري، وبالتالي: ركّزت فقط على الجهد الدبلوماسي والسياسي، فهي تعلم أن أبواب عمّان موصدة في وجه أي عمل عسكري قد توجهه نحو الأراضي المحتلة؛ فعمّان لن تكرر المأساة التي حدثت عامي 1970 - 1971. أما بوابة دمشق في حال فكّرت قيادة المنظمة بالانتقال إليها فهي من وجهة نظرها، محفوفة بالمخاطر وسلاح ذو حدين؛ فقيادة المنظمة كانت تخشى من وضع النظام الرسمي السوري يده على مقدرات المنظمة، وخاصةً قدرتها على تبديل القيادة التاريخية لها، وسلب القرار المستقل منها. لذا: آثرت النأي بنفسها والابتعاد قدر الإمكان عن دمشق مئات الأميال، ظناً منها بأنها ستحتفظ بقرارها المستقل. لكن الأيام أثبتت فشل ذلك الرهان؛ فتلك القيادة باتت تقترب أكثر فأكثر من التوجهات التسووية، على حساب القرار المستقل الذي ناضلت من أجله.

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص767.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص165.

ومن المعروف أن الفترة التي تلت اجتياح بيروت كانت حُبلى بالمشاريع التسووية، سواء أكانت عربية أم غربية، فقد برزت مجموعة من العوامل أهمها فقدان القاعدة العسكرية المركزية لمنظمة التحرير في لبنان؛ مما جعلها أكثر عُرضة للضغوط والرغبات العربية، وبروز التباين في مواقفها حول طرق معالجة المستجدّات الجديدة. ودار جوهر الخلاف بين من أراد إتباع نهج الدبلوماسية والمفاوضات كأداتين واقعيتين، لتقديم الطموحات الوطنية الفلسطينية، وبين من بقي متمسّكاً بالنهج الكفاحي لتحرير الأرض المحتلة [1].

ولمَّا كانت إدارة الرئيس ريجان معنيّة بالانفتاح السياسي الفلسطيني، امتنعت خلال فترة حصار بيروت عن طرح أية مبادرة سياسية، وآثرت التريّث إلى حين رحيل الثورة الفلسطينية من بيروت، وذلك: بعد أن تيقّنت تماماً من تدمير البنية العسكرية لمنظمة الحرير في جنوب لبنان. لتقدّم في 2 أيلول (سبتمبر) 1982 مشروعاً متكاملاً باسم الرئيس الأمريكي نفسه، عبارة عن خطة للتسوية السلمية في الشرق الأوسط عُرفت بمشروع ريجان. وتضمّنت تلك المبادرة سبع لاءات لأهم عناصر القضية الفلسطينية: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا لحق تقرير المصير، ولا لإزالة المستوطنات، ولا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل [2]. ويبدو أن دوافع الرئيس الأمريكي من وراء طرح مبادرته تلك كانت متعددة أهمها:

1. إضعاف المنظمة ككيان معنوي للفلسطينيين؛ وذلك لحساب طرح الخيار الأردني من جديد على أمل تلين الموقف الإسرائيلي المتصلّب.
2. تقديم حُسن النية للعرب قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982.
3. إنه لم يطرح مبادرته إلاَّ حين شعرت إدارته بضرورة استعادة السيطرة على المجريات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وذلك قبل أن تستولي أطراف أخرى على المبادرة السياسية لتقدّم حلولاً وبدائل عملية [3].

---

[1]- يزيد يخلف، "**حرب 1982 وانعكاساتها على أوضاع وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 174-175، أيلول – تشرين أول (سبتمبر – أكتوبر)، 1987، ص120.

[2]- يوسف سليمان، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، دار الحقائق، 1984، ص70؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني. **الدورة السادسة عشرة من 14 – 22 شباط 1983 في الجزائر العاصمة**، د. ن، د.ت، ص124-132؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص36-37.

[3]- يخلف، "**حرب 1982 وانعكاساتها**"، ص120.

ومهما يكن من أمر: فقد رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبادرة ريجان، وجاء في حيثيات الرفض: أن المنظمة ترفض أي انتقاص من تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، مع التمسّك بحق إقامة الدولة الفلسطينية تحت قيادتها، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعودة اللاجئين. وبالتالي: فإنها ترفض أي خطة أو مشروع يتعارض مع تلك الحقوق [1].

وتبع مشروع ريجان مبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) في 16 أيلول (سبتمبر) 1982، التي تضمّنت عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام، ووجود ضمانات دولية للتسوية، وترسيم الحدود، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقسم الشرقي من القدس، وحرية العبادة للجميع [2]. ثمَّ تبع ذلك كله مشروع عربي، تمَّ طرحه في مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس المغربية خلال الفترة من 6 – 9 أيلول (سبتمبر) 1982، وهو النسخة المعدلة من مشروع الأمير فهد. وفي ختام أعمال المؤتمر تمَّ الإعلان عن ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط، والذي تضمّن المبادئ التالية:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.
2- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة بعد عام 1967.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الديان في الأماكن المقدسة.
4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.
5- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
7- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

---

[1]- صحيفة السفير اللبنانية، بيروت، العدد 3349، 1982/9/6.

[2]- خرطبيل، وأد منظمة التحرير، ص37.

8- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ [1].

وعلى الرغم من قبول قيادة منظمة التحرير لتلك المبادئ التي أقرّتها قمة فاس، إلاّ أن العديد من فصائل المنظمة قد رفضت المبدأ أو البند السابع منها؛ ومن تلك الفصائل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، ومنظمة طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة)، وجبهة النضال الشعبي، وذلك من خلال بيان مشترك تمَّ إصداره بعد اجتماع المجلس المركزي في 9 أيلول (سبتمبر) في دمشق، أعلنت فيه تلك الفصائل، رفضها القاطع للبند السابع من مشروع السلام العربي، وذلك لأنه يشمل اعترافاً ضمنياً بإسرائيل، ولأنه يفسح المجال أمام النظام الرسمي الأردني لممارسة الدور الذي رسمته له الإدارة الأمريكية [2]. ومن ناحيةٍ أخرى لم تلتفت الإدارة الأمريكية والغرب للمشروع العربي، بل ورفضته إسرائيل جملةً وتفصيلاً [3].

ومما سبق بيانه: من خلال عرض بنود مشروع السلام العربي الذي وافق عليه المؤتمرون في قمة فاس، بإمكاننا التوقف عند أهم محطاته:

1- إن انكسار شوكة منظمة التحرير بعد خروجها من بيروت، شجّع المعسكر العربي المعتدل على طرح أمرٍ بمستوى مشروع سلام كامل ومتكامل، ما كان ليكون لو كانت المنظمة لا تزال في عنفوانها الثوري، بدليل رفض المنظمة لزيارة السادات لإسرائيل، ورفضها الذهاب إلى مؤتمر (مينا هاوس) الذي عُقد في القاهرة. على الرغم من أن معطيات التسوية السلمية في تلك المرحلة، كانت أفضل بكثير من المعطيات السياسية التي أعقبت الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وبذلك يكون المتغيّر الإقليمي بعد تلك الحرب، قد فرض واقعاً أكثر تأثيراً على القرار السياسي الفلسطيني.
2- المشروع العربي المذكور يعترف صراحةً وللمرة الأولى رسمياً بشرعية دولة إسرائيل؛ كدولةٍ من دول منطقة الشرق الأوسط. مما يعني أن حاجز التردد في التعامل مع إسرائيل عند العرب، بدأ بالتلاشي والذوبان.

---

[1] - المرجع السابق، ص37-38؛ **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 426، 1982/10/2؛ ديمتريف، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ص77-78.

[2] - جابر سليمان، **شهريات "ملامح مرحلة ما بعد بيروت"**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 132-133، 1982، ص133.

[3] - خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص38.

3- إن العرب رسمياً منذ تبني ذلك المشروع، ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين التاريخية، وباتوا يأملون فقط بأضعف الإيمان، المتمثّل بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967.

4- إن العرب كما ورد في البند الرابع من المشروع، لم يطالبوا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، وإنما صاغوا البند بصورةٍ تبدو مبهمة ومتعمدة، **أي: تعويض من لا يرغب في العودة**، مع إنه كان من الواجب على من صاغ ذلك البند التأكيد: "**بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع تعويضهم على ما لحق بهم من أذى وأضرار مادية ونفسية**".

5- إن مجرد الاعتراف العربي والفلسطيني بإسرائيل كدولة؛ فهذا يتضمّن الاعتراف ضمنياً بوجود شعب يهودي كركن من أركان مقومات الدولة، وهو ما قد انعكس على التناقض في الرؤية السياسية الفلسطينية، من حيث التمسّك بالقرار (194) كأساس لحل قضية اللاجئين، وبين ما تفرضه التسوية السياسية من حلولٍ لتلك القضية.

6- إن الوضع الذي وصلت إليه قيادة منظمة التحرير والذي لا تُحسد عليه بعد مرحلة ما بعد بيروت، دعاها للهث وراء أية حلول سلمية، فما نجم عن مؤتمر فاس كان أول الغيث السياسي لقيادة منظمة التحرير، عساها تجد رداً إيجابياً من إسرائيل والولايات المتحدة في محاولةٍ للملمة شعثها المتناثر في عدة دول عربية.

7- إن موافقة القيادة الفلسطينية على المشروع العربي، تمّت دون الرجوع لبقية الشركاء في منظمة التحرير؛ فكان رفض أولئك الشركاء منطقياً، لأنهم شعروا بأن قيادتهم انفردت بموافقتها دون الرجوع إليهم في قضيتهم المصيرية، ولأنهم شعروا بأن العرب بدّلوا موقفهم من الحلول السلمية؛ فقبلوا ما كان عندهم بالأمس محرّماً. وبناءً عليه: فقد خشيت فصائل المنظمة من انزلاق قيادة المنظمة في متاهات الحلول، التي لن تجلب للشعب الفلسطيني كافة حقوقه المسلوبة.

ويبدو أن قيادة منظمة التحرير أرادت السير حتى آخر الشوط في اللعبة السياسية والدبلوماسية، دون اكتراثٍ للموقف المغاير لها، والذي تبنّته بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى والتي كان بعضها على علاقة وثيقة بالنظام الرسمي السوري، المناهض لقيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير؛ فبدأت تُعدَّ العدّة لاستئصال شأفته من قمة هرم النظام السياسي

الفلسطيني. ومن هنالك ارتأت القيادة الفلسطينية حسم أمرها، بضرورة الالتزام بأي حل سياسي قد تتوّصل إليه لاحقاً.

وحسب ما ذكر البعض: فإنه من المجافي للحقيقة عدم الأخذ في الحسبان، كل ما جرى في كل ذلك لمنظمة التحرير التي خاضت من وجهة نظرها في لبنان معركة القرار الوطني المستقل، بعد أن انتهت من حرب الإبادة التي أعلنتها إسرائيل عليها عام 1982. ولكن في المقابل: لا يمكن إنكار أن فكرة التسوية السلمية كانت تطل في عقول عددٍ من قادة حركة فتح منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، ومن أبرز الإشارات على ذلك ما أعلنه هاني الحسن عضو اللجنة المركزية في حركة فتح في ندوة في لندن، عن الجهد الذي بذلته حركته منذ عام 1968، لتطويع العقل الفلسطيني لتقبّل فكرة التسوية مع إسرائيل [1].

ولذلك: فبعد انتهاء مؤتمر فاس توجه ياسر عرفات إلى عمّان في 9 تشرين أول (أكتوبر) 1982، في زيارة رسمية هي الأولى له بعد خروجه من بيروت؛ للتباحث في إقامة الاتحاد الأردني – الفلسطيني. وبعد انتهاء مباحثات عرفات مع الملك حسين عقد مؤتمراً صحافياً، قال فيه: "**إن مباحثاته كانت ايجابية وبنّاءة وناجحة**"، وأنه اتفق مع الملك حسين على تشكيل لجنة فلسطينية – أردنية، وأن المجلس الوطني الفلسطيني هو من سيقرر الموافقة على ذلك الاتحاد [2]. ولم تمضِ أربع وعشرون ساعة على ذلك الموقف، حتى أعلنت عشرون شخصية من زعماء الضفة الغربية تأييدها لموقف عرفات [3]. ويبدو أن عرفات حاول بذلك التقارب ثانيةً مع العاهل الأردني، وذلك عندما انشق المجلس الوطني الفلسطيني حول الموقف من مشروع ريجان في نهاية ذلك العام، حيث كان الأخير يسعى وبالتناغم مع الخطة الأمريكية إلى تأسيس حكم ذاتي في الضفة الغربية، يكون متحالفاً مع وتحت سيطرة الأردن الكاملة. ورغم المعارضة التي أبداها أعضاء مجلس قيادة حركة فتح لتلك المباحثات، ومعارضة الجبهتين: الشعبية والديمقراطية جدّد عرفات المباحثات في نهاية عام 1983 عندما طُرد من طرابلس [4]، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

---

[1]- حلمي موسى، **منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل**، في: محسن محمد صالح (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1428هـ (2007م)، ص145.

[2]- مجلة فلسطين الثورة، العدد 428، 1982/10/16.

[3]- صقر أبو فخر، "**المقاومة الفلسطينية عربياً: العلاقات الفلسطينية - العربية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133، ص140.

[4]- باميلا آن سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص228.

ولم يمضِ وقت طويل حتى أُغتيل الرئيس اللبناني بشير الجميل في 15 أيلول (سبتمبر) 1982؛ فكانت لذلك الاغتيال تداعيات خطيرة على حياة المدنيين الفلسطينيين في مخيمي: صبرا وشاتيلا، فقد سمحت القوات الإسرائيلية للقوى اليمينية اللبنانية، بارتكاب مجزرة بشرية في ذينكَ المخيمين [1]، حيث اتخذ المعارضون لسياسة عرفات من تلك الحادثة مبرراً لانتقاده. فقد اعتبروا أن تلك المجزرة ما كانت لتكون، لو لم يصدّق عرفات الضمانات التي منحه إياها الأمريكيون بحفظ أمن المدنيين، ولم يعطِ أمراً بالانسحاب من بيروت [2]. وحسب ما ذكره البعض: فإن اتجاه عرفات قد تحدد وبتركيزه على الأردن، وإمكانية الوصول إلى ترتيب ما مع الملك حسين؛ ليظل مقبولاً من الولايات المتحدة مع عدم التضحية بالحد الأدنى من المطالب القومية الفلسطينية في الوقت نفسه، إلاَّ أن ذلك الاتجاه زاد من الضغوط على وضع عرفات كزعيم للفلسطينيين [3].

وفي الفترة من 14 - 22 شباط (فبراير) 1983، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني (دورة الشهيد سعد صايل) في دورته السادسة عشرة في الجزائر، حيث تمَّ فيه رفض مشروع ريجان للسلام مع توصية بإقامة علاقة خاصة بالأردن، ولكن دون تفويض أو إنابة مع العمل على تطوير وتصعيد آلية الكفاح المسلح، وبحق الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري [4]. وبالتالي: جسّمت تلك الدورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث شاركت في أعمالها جميع فصائل منظمة التحرير، كما بلورت نهجاً وطنياً ثورياً معادياً للاستعمار، ومتوافقاً مع ضرورات الكفاح الوطني الفلسطيني – العربي [5].

وكان ياسر عرفات قد قال أثناء كلمته التي ألقاها في تلك الدورة: "**إن السلام الذي نبتغيه هو سلام الأقوياء لا الضعفاء، وبأن السلام يجب أن يقوم على العدل والشرعية الدولية، وفيه حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه** (أي: الأراضي المحتلة عام 1967)". ويبدو أن العدل الذي تبناه عرفات استند فقط إلى القرارات الدولية (242) و(338) [6]. وكانت القيادة الفلسطينية قد عمدت إلى طمأنة

---

[1] - سليمان، "**شهريات**"، ص137.

[2] - إريك رولو، **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، شؤون استراتيجية، العدد 1، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص5.

[3] - تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص222.

[4] - **مجلة البيادر السياسي**، القدس، العدد 57، 1983/7/9، ص20-22.

[5] - توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص165.

[6] - خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص38.

المجتمعين، بأنه ليست لديها أية نية لإضعاف الموقف السياسي للمنظمة. وفي ذلك السياق أشار صلاح خلف (أبو إياد) وهو يتحدث باسم حركة فتح، إلى اتحاد فيدرالي محتمل مع الأردن. وقال إنه: "**إذا أُقيمت أية قاعدة لاتحاد كونفيدرالي، فإنها يجب أن تكون على أساس دولة فلسطينية مستقلة، وأن أي اتحاد كونفيدرالي بدون دولة فلسطينية يعني ريجان، ويعني الضم للأردن**" [1].

ج – الانشقاق داخل حركة فتح وتأثيره على منظمة التحرير الفلسطينية عام 1983

يبدو أن ظاهرة الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى الأخص داخل حركة فتح، سبقتها توجهات سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن كل تلك القوى راضية عنها، فقد أثارت تلك التوجهات جدلاً واسعاً على المستوى السياسي الفلسطيني، عزّز من موقف أنصار الرفض الذين واجهوا اتجاه القبول الممثّل بحركة فتح وقيادة المنظمة، التي حاولت التوجه نحو الخيار الأردني والذي يعتبر محوراً في التحركات الأمريكية والغربية. وانتهى بتشكيل لجنة عليا أردنية – فلسطينية؛ لتحديد شكل العلاقة بين الجانبين، والاتفاق على مبدأ إقامة كونفيدرالية أردنية فلسطينية؛ فجوبه ذلك العرض بمعارضة شديدة من معسكر الرفض الذي حذّر من تفويض الأردن كبديل عن منظمة التحرير [2].

واستمرت حالة التجاذب السياسي الفلسطيني، حتى تمَّ التوافق على عقد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة ما بين 14 - 22 شباط (فبراير) 1983، وقد انتهت الدورة إلى الإعلان عن وثيقة سياسية، تنطلق من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي ومقررات المجالس الوطنية السابقة؛ فتمَّ التركيز على مسألتي الوحدة الفلسطينية، وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وصيانة ومقاومة الضغوط التي تهدف للنيل من تلك الاستقلالية من أية جهة أتت. كما أكّد الإعلان السياسي على وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وحدد طبيعة العلاقات الفلسطينية العربية وخصوصاً مع دول الطوق، على أن تقوم العلاقة مع الأردن على أساس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين. والأهم من ذلك كله: تضمّنت القرارات التي جاء علها الإعلان السياسي، الاتصالات مع القوى اليهودية دون تحديد لماهية تلك القوى التي شهِدت جدلاً

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص224.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص311.

ساخناً وعنيفاً حول تحديد ماهيتها، وخاصةً في ظل تطور الاتصالات مع بعض الشخصيات الإسرائيلية، والتي تمثّلت في لقاءٍ مطوّل جمع عرفات وثلاثة من القادة الإسرائيليين في مجلس السلام الإسرائيلي الفلسطيني، منهم السياسي الإسرائيلي يوري أفنيري مدير صحيفة (هاعولام هازيه) أثناء حصار بيروت، والاجتماع مع المجلس الإسرائيلي الفلسطيني في تونس برئاسة الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي متتياهو بيليد، عشيّة انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني [1]. ويبدو أن دورة المجلس الوطني الفلسطيني تلك انعقدت في ظل ظروف فلسطينية صعبة؛ فالثورة تمر بأسوأ الظروف بعد الخروج من بيروت، ومشروع السلام العربي (مشروع فهد)، كان لا يزال يُروّج له إقليمياً ودولياً [2].

ولمّا كانت الاتصالات الفلسطينية بالقوى اليهودية، قد أثارت جدلاً حامياً بين الفصائل الفلسطينية، فقد عارضت كافة تلك الفصائل باستثناء حركة فتح الاتصال بأي قوى سياسية يهودية تتبنى العقيدة الصهيونية، حتى وإن كانت تعترف بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. لكن حركة فتح لم تكترث كثيراً بتلك المعارضة، واستمرت عبر عدد من أعضائها في إجراء اتصالات مع القوى اليهودية بما فيها القوى التي تؤمن بالعقيدة الصهيونية [3]. وبالتالي: فإن الانشقاق في المقاومة الفلسطينية بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، كرس الاصطفاف ليس إلاَّ، حيث ثمة من راهنوا على حلٍ أمريكي، مقابل من رفضوا تلك المراهنة [4].

ومما سبق بيانه: بالإمكان التوقّف عند بعض المحطات المهمة التي منها:

1- أن ثمة تباين بين حركة المقاومة الفلسطينية بدأ يتضح خلال فترة حصار بيروت، وذلك من خلال اضطرار قيادة منظمة التحرير والتي ينتمي كبار قادتها إلى حركة فتح، إلى التعامل مع واقع جديد فرضته مجريات الغزو الإسرائيلي للبنان، وذلك بالتعامل رسمياً مع قوى يهودية إسرائيلية، في محاولةٍ من قيادة المنظمة في جلب التعاطف الإسرائيلي والدولي مع القضية الفلسطينية.

---

[1]- غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص259؛ فرج، **منظمة التحرير**، ص216.

[2]- أبراش، **"مفهوم الدولة الفلسطينية"**، ص41.

[3]- غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص259.

[4]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

2- اعتقاد القيادة الفلسطينية بأهمية تلك الاتصالات، وذلك من خلال إمكانية إحداث تصدّع في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، قد تُجبر الحكومة الإسرائيلية على التعاطي مع الملف الفلسطيني، وذلك بناءً على المتغيّر السياسي الجديد الذي برز على الساحة الإسرائيلية.

3- انفراد حركة فتح عن بقية فصائل حركة المقاومة الفلسطينية بإجراء تلك الاتصالات، يجعل الباحث المحايد يصل إلى نتيجة لا لبس فيها، بأن حركة فتح باتت بعد مغادرة الثورة الفلسطينية للأراضي اللبنانية، تُغرِّد خارج السرب الفلسطيني، وذلك بفرض واقع جديد يؤدي إلى كسر حاجز الخوف والرهبة من التعامل مع العدو، وبإمكانية فرض صيغة التعايش المشترك معه.

4- أن الوقت الذي انفردت فيه حركة فتح بإجراء اتصالات مع قوى يهودية، لم يكن ملائماً فلسطينياً: لا سياسياً ولا عسكرياً؛ فالجرح الفلسطيني لم يكن قد اندمل بعد من جهة، والتباينات الأيديولوجية بين الفصائل الفلسطينية فيها ما يفرّقها أكثر ما يُجمّعها من جهةٍ ثانية. كما إن كوادر حركة فتح لم يكونوا جميعاً متوافقين على رؤية واحدة وسياسة واحدة؛ فُوجد من بينهم من يعارض توجّهات قادتهم من جهةٍ ثالثة، الأمر الذي عجّل بتبني بعض كوادر فتح لسياسة الانشقاق، عمّن يختلفون مع توجهاتهم.

5- أن معارضة القوى الفلسطينية المختلفة لتلك الاتصالات كان خافتاً وغير فعّال، إلاّ أن قيادة منظمة التحرير تمكّنت من تمريره، دون أن تتمكّن الفصائل الفلسطينية من تعطيله، أو الحد من آثاره الجانبية على السياسة الرسمية للمنظمة.

ويبدو أن الإخفاقات داخل أروقة منظمة التحرير، أدّت إلى الفشل في تطوير دوائرها إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة تمهّد لترسيخ مشروع دولة فلسطينية، إضافةً إلى المحاباة والاستخدام التعسفي للسلطة والفساد، وعدم ضبط مختلف فئات منظمة التحرير أفسد أدائها بشكل خطير. كل ذلك في إطار قيادة فردية مطلقة، جعلت الحديث عن مسار حركة التحرر الوطني الفلسطينية بكل فصائلها غير ممكن، دون تتبع دور وهيمنة القائد الفرد ياسر عرفات [1].

[1]- المرجع السابق.

كما بدا أن اللقاءات السرية بين مسئولين في منظمة التحرير وشخصيات إسرائيلية معتدلة، وفق الإصلاح الذي استخُدم لتبرير تلك اللقاءات، قد بدأت قبل لقاءات ياسر عرفات بتلك الشخصيات؛ فقد أعلن محمود عباس (أبو مازن) أحد قادة حركة فتح في دورة المجلس الوطني لعام 1977، تفاصيل الحوار مع قوى يهودية ديمقراطية، وطالب بضرورة الحوار مع تلك القوى داخل إسرائيل وخارجها، غير أنه اشترط أن تكون تلك القوى معادية للصهيونية. ولكن فيما يبدو لاحقاً خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1984، تمَّ تجاوز عبارة (**المعادية للصهيونية**) بعبارة أكثر اعتدالاً، وهي "**الحوار مع القوى الإسرائيلية بِما فيه مصلحة شعب فلسطين، ومع المؤمنين بضرورة قيام دولة فلسطين**"، وقد رافقت ذلك لقاءات وحوارات مع قوى وأطراف إسرائيلية على أعلى المستويات [1].

وعلى الرغم من أن كافة القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية دون استثناء تندرج تحت الأيديولوجية الصهيونية السياسية، وكلها تنتفي الفروقات السياسية في رؤاها وبرامجها السياسية إزاء القضية الفلسطينية، وكلها تجمعها نفس المبادئ والركائز التي حددتها تلك الأيديولوجية، ومن ثمَّ فإن التعامل مع ما سُميَّ بقوى السلام الإسرائيلية التي تبنّتها قيادة منظمة التحرير؛ يدلُّ على عدم إدراك أن تلك القوى لا تملك الخروج عن الأيديولوجية الصهيونية. ومن ثمَّ كان يُفترض على منظمة التحرير منذ البداية أن تتمسّك برؤيتها السياسية وعدم الانزلاق وراء ما يمكن أن تبديه تلك القوى، من مواقف لا تصل إلى حد التنازل بالنسبة إليها. وتلك الرؤية قد تُفسِّر لنا من بين جملة عوامل أخرى، عدم جدوى مسار التسوية السياسية مع تلك القوى أو غيرها، انطلاقاً من الرؤية الفلسطينية التي تقوم على عدم التوازن والاستجابة، لمفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني حتى في أدنى درجاتها، وبما لا يتعارض مع وجود إسرائيل كدولة.

وندلّل على ذلك بقول البعض: بأن جماعات السلام في إسرائيل بوجهٍ عام، كانت لها صلات قليلة مباشرة بالحكومات الإسرائيلية، وهي مقتنعة بأن الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة لا بد أن يعود إلى العرب في سياق عملية السلام، وهي لم تتحرك قط وراء تلك

[1] - مخادمة، **منظمة التحرير**، ص241-242.

النظرة العامة إلى توافق رأي جماعي صريح، سواء أكان فيما يتعلق بحدود المرونة الإقليمية الإسرائيلية، أم طبيعة التنازلات السياسية التي ستُطلب من العرب [1].

وبالتالي: فبعد انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة بمظهر وحدوي، اتخذ الجانب الشكلي في ظاهره والهشاشة في جوهره، فإنه لم يصمد طويلاً ما تمخّض عن تلك الدورة التي سرعان ما ذهبت أدراج الرياح، بسبب الاختلافات التنظيمية والسياسية التي عجزت محاولات لملمتها من المجلس الوطني؛ لتنفجر صراعات متعددة الأوجه والجوانب. كان أهمها وأكثرها خطورة تلك التي فجّرت بركان الصراعات الراكد في حركة فتح بالذات، التي شهِدت تفسخاً منذ تبني البرنامج المرحلي عام 1974، لكنها بقيت تنتظر عوامل الاشتعال المتوفرة له أصلاً، سواء أكانت التنظيمية الداخلية أو السياسية التي عبّر عن بواكيرها ظهور التيار الديمقراطي الوطني، الذي استفاد من خلافات يمين ويسار الثورة الفلسطينية، ليفرض رؤيته ونهجه للمطالبة بتوسيع مداميك الديمقراطية داخل حركة فتح [2].

وقد بيّن الانشقاق الذي شهدته حركة فتح بعد أسابيع قليلة على انتهاء أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أن الإجماع الوطني الفلسطيني الذي تمخّضت عنه تلك الدورة، كان في الواقع إجماعاً هشاً لم يصمد طويلاً أمام خلافات سياسية وتنظيمية عميقة، عجزت عن تجميدها القرارات الملتبسة التي اتخذها المجلس الوطني. وكانت تلك الخلافات قد أخذت في البروز إلى العلن داخل حركة فتح منذ العام 1974، بالتوازي مع توجه قيادة الحركة نحو تبني المرحلية في النضال، وما تبع ذلك من تكتيكات. وفي عام 1978 ازدادت تلك الخلافات عندما حاولت مجموعة من قيادي وكوادر فتح حملت اسم **(التيار الديمقراطي الوطني)**، الاستفادة من احتدام الخلاف بين يمين ويسار داخل الساحة الفلسطينية كما سبق الإشارة؛ لكي تفرض نهجها القائم على سياسة الرفض، وعلى المطالبة بتوسيع هامش الديمقراطية كنهجٍ رسمي للحركة. ومع إن تلك المحاولة فشلت إلاّ أن مواقع (التيار الديمقراطي الوطني) لم تضعف داخل حركة فتح، بل شهدت تعززاً في نهاية السبعينات من القرن الفائت، في مناخات سياسية سيطر عليها سقوط الرهان على التسوية

---

[1]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص50.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص319.

السلمية، واندفاع قيادة حركة فتح نحو تصليب خطابها السياسي، كما دلّ على ذلك البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للحركة في آيار (مايو) 1980، والقرارات السياسية التي أُتخذت فيه. ففي ذلك البرنامج أعادت حركة فتح التأكيد على مواقفها السياسية الأصلية؛ فحددت هدفها في (**تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني**)، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. مؤكدةً عزمها على مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة؛ كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين [1].

ومهما يكن من أمر: فالانشقاق داخل حركة فتح: بدأ بصورة ملموسة للعيان، خلال جلسة مغلقة للمجلس الثوري لحركة فتح في مدينة عدن في 17 كانون ثانٍ (يناير) 1983، عندما أعلن العقيد محمد سعيد مراغي (أبو موسى) رئيس غرفة العمليات العسكرية بشكلٍ واضح عن آرائه؛ ففي كلمته وجّه انتقاداً لاذعاً لسياسة فتح ورئيسها ياسر عرفات دون ذكر اسمه، وأشار في البيان الذي تمَّت صياغته بواسطة المنشقين بشكلٍ جماعي، وتمَّ توزيعه بعد إعلان الانشقاق معارضة أية تسوية سلمية مع إسرائيل. لأن الهدف هو تحرير كامل فلسطين تطبيقاً لميثاق منظمة التحرير، الذي انتهكته سلسلة من قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ودبلوماسية ياسر عرفات، كما عبّر عن معارضة المنشقين لخطة الرئيس ريجان، وخطة فاس التي تبناها الزعماء العرب في مؤتمر القمة الذي انعقد في فاس في أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، ورفضهم للمفاوضات مع العاهل الأردني، وللاتصالات الجارية مع القيادة المصرية، ومع أنصار السلام من الإسرائيليين. وقد دعا البيان إلى استئناف الكفاح المسلح انطلاقاً من لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية، وإلى انطلاق الكفاح المسلح من الأردن بعد الإطاحة بالنظام الهاشمي فيه، إضافةً إلى القيام بعمليات تستهدف ضرب وتصفية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وإنهاء الهيمنة الأمريكية على المنطقة، كما رفض نمر صالح عضو اللجنة المركزية في منظمة التحرير في قمة فاس العربية، مشروع السلام العربي الذي تبنته القمة المذكورة [2].

ومهما يكن من أمر: فإن الخلافات الفلسطينية الداخلية حول الموقف من الأنظمة الرسمية العربية؛ أدّى إلى انشقاق صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان؛ ففي

---

[1]- المرجع السابق، ص318-319.

[2]- إريك رولو، **مستقبل منظمة التحرير**، ص6؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص780-781؛ توما، **منظمة التحرير**، ص169؛ شبيب، "**منظمة التحرير**"، ص17-21.

الوقت الذي استمر به العديد من قادة حركة فتح، بدعم وتأييد حملة عرفات الدبلوماسية، لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة ريجان، ذلك التعديل الذي يؤدي إلى إقامة (كيان) ذي حكم ذاتي في الضفة الغربية، أصرَّت الجبهة الشعبية وعدد كبير من مقاتلي التنظيمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح، وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهتين: الشعبية والديمقراطية قد امتنعتا عن دعم المنشقين على حركة فتح، إلاَّ أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها، أثّر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح [1].

إن الخلافات داخل حركة المقاومة الفلسطينية، عكست حالة الانقسام بين الفلسطينيين في الشتات، حول الدور الذي يجب أن تلعبه الثورة الاجتماعية داخل حركة التحرر الفلسطينية بشكلٍ خاص، وداخل العالم العربي بشكلٍ عام؛ فالبرجوازية الفلسطينية في السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وإلى درجة أقل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فضّلت سياسة حركة فتح بالجمع بين المفاوضات الدبلوماسية والكفاح المسلح، وتجنّب التدخّل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، وتجنّب تأييد حركات المعارضة في العالم العربي، ولأنهم معنيون فقط بإقامة دولة مستقلة على تلك الأجزاء من الأراضي الفلسطينية، التي يمكن تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي. نظر أولئك الفلسطينيون إلى المتشددين داخل حركة المقاومة؛ كمصدر تهديد لأمنهم في بلدان إقامتهم؛ وكمصدر تهديد لتلاحم حركة التحرر الوطني الفلسطيني كلها. أما المواقف المتشددة للجبهتين: الشعبية والديمقراطية بضرورة الثورة العربية، ورفض المساعدة الدبلوماسية والمالية من الملكيات المحافظة في الخليج العربي، وبتصعيد الحملة ضد المصالح الغربية في العالم العربي، فقد هددت مواقعهم الخاصة، إضافةً إلى أنها جعلت الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين بعيداً جداً - حسب وجهة نظرهم [2].

وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة من الارتقاء لمفهوم الانشقاق، فإنها شكّلت إرهاصاً لحركة تمزّق في الأنسجة التنظيمية في عمق حركة فتح، والتي بدأت تزدهر ملامحه في مرحلة

---

[1]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص229.

[2]- المرجع السابق، ص229-230.

السبعينات من القرن الفائت، التي تزامنت مع مظاهر التسوية السلمية ومشاريعها. الأمر الذي خلق حالة من الازدواجية في المسار الفتحاوي التنظيمي والسياسي، ما بين **فريقٍ:** يتشبّث وبقوة بمبادئ حركة فتح (**تحرير فلسطين كاملة**)، **وفريق آخر:** يرى بالواقعية المرحلية خطوة تكتيكية على مسار التحرير، حتى كانت اللحظة التاريخية التي قصمت ظهر الوحدة داخل حركة فتح، مع رحيل مقاتلي الثورة مباشرةً من بيروت [1] - كما سبق ذكره.

ولمَّا كانت قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير، قد تلقّت ضربة قوية في 27 أيلول (سبتمبر) 1982، بعد اغتيال سعد صايل (أبو الوليد) أحد أركان قوات المنظمة في سهل البقاع اللبناني [2]. ثمَّ أعقب ذلك إعلان عرفات في آيار (مايو) من العام نفسه، عن التشكيلات العسكرية الجديدة لتنظيم القوات الفلسطينية في البقاع اللبناني، تمَّ الإعلان رسمياً عن انشقاقٍ في حركة فتح، وأصدرت قيادة الانشقاق بيانها إلى كافة وحدات وأجهزة وأقاليم الحركة. جاء فيه: "**إن تحركنا يستهدف رد الاعتبار إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري، اللذين فشلا في ممارسة دوريهما كإطارين قياديين، وبعد أن أُعتدي على صلاحياتها، وفُرضت عليها مواقف خطيرة، شكّلت خروجاً على نظامنا الأساس، ومخالفات لبرنامجنا السياسي...**" [3]. واعتبر فريق الانشقاق أن ما أقدموا عليه لم يكن سوى تصحيح لمسيرة الثورة، ونضالاً من أجل صيانة حركة فتح. ولذلك انتقل الانشقاق في حزيران (يونيه) إلى محاولات السيطرة على مواقع الحركة بالقوة العسكرية؛ فاندلعت اشتباكات عنيفة في منطقة البقاع وفي العاصمة السورية دمشق؛ مما أدّى إلى تأزّم العلاقة بين قيادة فتح والنظام الرسمي السوري، الذي تمَّ اتهامه رسمياً بدعم حركة الانشقاق. وفي خطوة خطيرة أُتخذ قراراً في 24 من الشهر نفسه بإبعاد عرفات عن دمشق، وسرعان ما انتقل الصراع من حلبات فتح إلى حلبات منظمة التحرير، عندما أعلنت بعض فصائلها تأييدها للانشقاق [4]. في حين أعلنت القوى اليسارية دعمها لمطالب الإصلاح الديمقراطي، مع رفضها لاستخدام السلاح والاقتتال الداخلي، مع التأكيد على أهمية وحدة حركة فتح والمنظمة، عندما أعلن

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص64-65..

[2] - المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، **جنرال الحرب والسياسة سعد صايل**، رام الله، 2005، ص12.

[3] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص320؛ هاشم علي محسن، **الانتفاضة**، ط2، دمشق، دار الجليل، 1984، ص497.

[4] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص64؛ سميح شبيب، "**العلاقات الفلسطينية السورية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 181، نيسان (أبريل) 1988، ص80-81.

جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: أن أي إصلاح ديمقراطي يأخذ شكل الانشقاق سيؤدي إلى نتائج عكسية [1].

وحسب ما ذكر أبو العباس الأمين العام لجبهة التحرير العربية: فإن ثمة قرارٍ عربي (ليبياً - سورياً)، بوجوب حسم المعركة ضد ياسر عرفات، ودعم حركة الانشقاق لوجستياً ومعنوياً، لأن ليبيا وسوريا لا يريان في سياسة أبي عمَّار، ما يعبِّر عن سياسة سوريا والفعل السياسي الذي تتبناه [2].

واللافت للذكر هنا: أن ثمة تعاطف وُجد عند بعض رأس الهرم الفتحاوي لمطالب المنشقين؛ فصلاح خلف (أبو إياد) عبّر عن تعاطفه لمطالب المنشقين، فمن وجهة نظره: أن كوادر حركة فتح تريد الإصلاح والتطوير بالفعل، وأن كل مطالبهم صحيحة، لكنهم اختاروا أسلوباً للتعبير عن مطالبهم، قد يستفيد منه كل أعداء الثورة الفلسطينية [3]. ويبدو كما سبق الإشارة: أن محاولات الانشقاق عند كل من نمر صالح (أبي صالح)، وناجي علوش عضو المجلس الثوري لحركة فتح، والعقيد محمد سعيد مراغي (أبي موسى) كانت موجودة من قبل. فقد حاولوا الانشقاق في عام 1978، تحت اسم (**التيار الديمقراطي الوطني**)، في محاولةٍ منهم لاستغلال الخلاف بين تياري: اليمين واليسار داخل الساحة الفلسطينية كما سبق الإشارة [4].

ولذلك: فإن حركة انشقاق العقيد أبي موسى عن حركة فتح، بدت تتوسّع في أفقها السياسي. فبدأت بعض القوى ومنها الشيوعيون في المطالبة بحركة تغيير وإصلاح في منظمة التحرير، والعمل على تطبيق مقررات المجالس الوطنية السابقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالدورة السادسة عشرة، بينما بدأت بعض القوى الأخرى: كالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المطالبة بإعادة النظر في السياسات المالية للمنظمة، وتوحيد القوات العسكرية الفلسطينية في إطار جيش التحرير الوطني؛ استناداً لمبدأ الكفاءة القتالية، وهو ما أطلقوا عليه: (**برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي**). مع

---

[1] - **مقابلة مع جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، مجلة حرية، 19 حزيران (يونيه) 1983، ص13.

[2] - أبو العباس، **برنامج حكاية ثورة**، الحلقة التاسعة، المنفى مجدداً، برنامج وثائقي تمَّ عرضه على قناة الجزيرة الفضائية.

[3] - شبيب، "**منظمة التحرير الفلسطينية**"، ص21، 31.

[4] - ايتان هابر، مايكل بارز هور، **مطاردة الأمير الأحمر**، تل أبيب، دار بنتان، 1984، ص133.

التأكيد في الوقت نفسه على رفض حركة الانشقاق في حركة فتح، أو في صفوف أية حركة وقوة وطنية أخرى؛ حيث اعتبروا ذلك محاولة انقلابية [1].

وفي نهاية المطاف، وافق المنشقون والنظام الرسمي السوري على وقف القتال، وعلى انسحاب عرفات من طرابلس، مع إنهم كانوا يرغبون في حسم الصراع عسكرياً، وذلك تحت الضغوط العربية والدولية. وفي ذلك قال خالد الحسن أحد قادة فتح: "**إن الاتفاق السعودي- السوري حول وقف القتال في طرابلس، بانسحاب القوات الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، قد تمَّ بعد تدخّل اليمن الديمقراطي والجزائر والكويت**". وأردف قائلاً: "**إن الاتحاد السوفيتي تدخّل منذ البداية؛ لرأب الصدع ومنع الاصطدام، ولكنه لم ينجح في ثني الإخوة السوريين والمنشقين، إلاَّ بعد سفك الدماء الغزيرة** ...". ويبدو أن السوفييت قاموا بدورٍ حاسم لوقف القتال، إلاَّ أن المحافل العربية اليمينية وكذلك السورية، أرادت منح السعودية رصيد وقف القتال [2].

وسرعان ما اتسعت دائرة الخلافات؛ فانتقلت إلى مدينة طرابلس في شمال لبنان والمخيمات المحيطة بها. وهنا يتساءل البعض: (**لماذا عاد ياسر عرفات إلى طرابلس؟ وهل كانت عودته لقيادة المواجهة ضد تيار الانشقاق، الذي شكّل خطراً حقيقياً على حركة فتح؟**).

فإن تطور الأحداث فيما بعد حمل في طياته إجابات غامضة على تلك التساؤلات، على بساط البحث في أروقة ودهاليز الوطنية الفلسطينية حتى يومنا هذا. ومع التطورات المسلحة على الأرض، انتهى الأمر بخروج قوات فتح من طرابلس في كانون أول (ديسمبر) 1983، على متن سفينة يونانية رفعت علم الأمم المتحدة، بحماية البحرية الفرنسية والمصرية. ويبدو أن ذلك التطور ارتبط بشكلٍ عضوي مع تطور آخر، تمثّل في اجتماع ياسر عرفات بعد ثلاثة أيام من خروجه من طرابلس، أي في 22 من الشهر نفسه مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة [3].

---

[1]- منظمة اسحق مراغة، **البرنامج الإصلاحي للمنظمة**، وثيقة داخلية، ص6-8، توما، **منظمة التحرير**، ص169.

[2]- توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص170.

[3]- لمزيد من التفاصيل انظر: الشريف، **البحث عن كيان**، ص325؛ صحيفة السفير اللبنانية، بيروت، العدد 3401، 1983/10/29؛ مجلة فلسطين الثورة، العدد 476، 1983/9/24، ص6-7؛ شبيب، "**منظمة التحرير**"، ص85؛ أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني**، ص248-249.

وبالتالي: فإن ذلك الخروج الثاني من الساحة اللبنانية والتطورات التي أعقبته، شكّلت تصدّعاً في منظمة التحرير، سواء أكان على المستوى السياسي أم التنظيمي؛ فانقسمت المنظمة إلى تيارات ثلاث: **الأول:** والذي ضم: فتح الانتفاضة، الصاعقة، الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، وجبهة النضال الشعبي، والتي دعمها خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وانضوت تحت لواء التحالف الوطني. **والثاني:** ضمَّ فتح، وجبهة التحرير العربية. **والثالث:** ضمَّ القوى اليسارية مثل: الجبهتين: الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي والتي انضوت تحت لواء التحالف الديمقراطي؛ فسادت علاقات عدائية سواء أكانت مع بعض التحالفات ورئيس المنظمة، أم بين التحالفات وسياسات قيادة المنظمة وحركة فتح، والذي كان ولا زال أحد أهم عوامل ضعف القضية الفلسطينية وتراجعها. وبذلك فإن انشقاق حركة فتح في عام 1983 لم يشكّل انشقاقاً في فصيلٍ اقتصرت نتائجه على ذلك الفصيل فحسب، وإنما شكّل إرهاصات لانقسام وطني فلسطيني، مزّق الكيانية المؤسساتية الممثلة بمنظمة التحرير؛ فأعادها لمرحلة البدايات، وأحدث ببنائها الفعلي فراغاً انعكس سلبياً على القضية الفلسطينية، لا زلنا نتعايش معه دون أي جدوى لمحاولات الترميم التي حاولت بعض القوى الوطنية تنفيذها أو المطالبة بها، بإعادة تفعيل منظمة التحرير ككيان يمثّل الشعب الفلسطيني، ناهيك عن إنهاء الوجود العسكري الفعلي للمقاومة الفلسطينية في لبنان [1].

وبالتالي: فإن ذلك الانشقاق (النتيجة)، قد شكّل بدوره مقدمات لسياسات جديدة تأثرت بالانشقاق بعضها له أساس موضوعي، وبعضها ليس أكثر من ذرائع، ومن تلك الذرائع بعض الأطروحات التي كانت تقدّم الانشقاق ودعم سوريا وبعض القوى الفلسطينية له، كسببٍ من الأسباب التي دفعت قيادة حركة فتح نحو الانخراط في التسوية السياسية، التي قادت فيما بعد إلى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 [2].

ومما يؤكّد ذلك، أن الانشقاق استغلته قيادة حركة فتح بزعامة ياسر عرفات إلى الاتجاه لخيار التسوية، بعد أن أنهك الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، ومن ثمَّ الصراع الدموي والانشقاق في حزبه. وكانت

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص67.

[2]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي** بتاريخ 2011/2/2.

قيادات في منظمة التحرير وحركة فتح قد قدمت بالفعل، عدداً من مشاريع التسوية أبرزها مشروع خالد الحسن عام 1982، والذي تضمن أفكاراً للنقاش لحل الصراع، دعا فيه إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام قرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني لتلك التسوية، واقترب الحسن بطرحه ذلك كثيراً من المشروعات العربية التي كانت قد رفضتها منظمة التحرير دائماً وبإصرار، تلك المشروعات التي اعترفت ضمناً بـ (إسرائيل)، وقبلت بما اغتصبته من أرض فلسطين عام 1948. وكان طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص)، يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار (الواقعي) المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية، في مقابل معارضة حثيثة ومستمرة لبعض فصائل في المنظمة وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي حذّرت مراراً وتكراراً من وقوع منظمة التحرير وقيادتها في ذلك الشرك [1].

وحسب ما أكّده عبد الإله بلقزيز: فإن النهاية الرسمية للثورة الفلسطينية كانت بعد حصار مخيمي البداوي ونهر البارد، والخروج من طرابلس، ثمَّ زيارة ياسر عرفات للقاهرة في صيف العام 1983 [2].

د – تحسّن العلاقات الفلسطينية المصرية، والولوج الفلسطيني نحو الحلول السلمية

لقد أدّى ذلك الانشقاق الخطير داخل أروقة حركة فتح، إلى اضطرار ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعد خروجه من طرابلس، للعروج على مصر وهو في طريقه إلى اليمن فالاجتماع بالرئيس المصري حسني مبارك، مما أحدث وقتذاك ضجّة في الساحة الفلسطينية، لأن ذلك يعني خرق لقرارات مؤسسات الحركة القومية العربية الفلسطينية، وبخاصة قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي كانت قد اشترطت إقامة علاقات مع القاهرة بعد تخليها عن اتفاقيات كامب ديفيد. ولذا: استغلّ

---

[1] - مقابلة مع جميل مزهر.

[2] - عبد الإله بلقزيز، "**القضية الفلسطينية في إطار عربي: مستحيلات التسوية وممكنات الصراع**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص605.

المنشقون عن حركة فتح والنظام الرسمي السوري ذلك الاجتماع؛ لدعم مطالبتهم بتنحية عرفات عن رئاسته للجنة التنفيذية في المنظمة على أمل إقامة قيادة بديلة، غير أن القوى الوطنية الفلسطينية رفضت رؤية ذلك الاجتماع كحدث حاسم، كما رفضت دعوة المنشقين ومؤيديهم، وأيّدت بشكل عام موقف اللجنة المركزية في فتح [1].

وبناءً على ما سبق: فمن الممكن رؤية زيارة عرفات للقاهرة واجتماعه بمبارك بعد الانسحاب من طرابلس؛ كتعبير عن منحى يميني يمثّل تياراً برجوازياً قومياً فلسطينياً. فمن المعروف أن لقاءً كان قد عُقد في نيسان (أبريل) 1983 بين عرفات والملك حسين، حاولا فيه إيجاد قاعدة مشتركة يتمكّن الملك حسين اعتماداً عليها من الانخراط في مفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية على قاعدة مشروع الرئيس ريجان، غير أن اللجنة المركزية في فتح رفضت بشكلٍ قاطع ذلك المشروع، بل ورفضت حتى تخويل الملك حسين حق تمثيل الطرف الفلسطيني في أية مفاوضات [2]. فذلك المنحى آثَرَ ممارسة دور سياسي بحلة جديدة في المنطقة دون حصوله على إجماع وطني من الكل الفلسطيني، ذلك الكل الذي بدأ منذ ذلك الحين تغييبه عمداً عن صنع القرار الفلسطيني في مرحلة حسّاسة ومصيرية.

وفيما يخص لقاء ياسر عرفات بالرئيس المصري، يبدو أن الأول أراد استباق نتائج المحاولات، وذلك بتوجهه إلى مصر وهو على متن السفينة اليونانية التي خرج على متنها؛ مما أحدث ضجة واسعة سواء أكان على الصعيد الفلسطيني أم العربي عامةً، فقد أُعتبر ذلك اللقاء بمثابة تحرّك باتجاه رفع العزلة والحصار العربي عن مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد، وضرباً لقرارات قمة بغداد العربية التي أقرّت المقاطعة ضد النظام الرسمي المصري، الأمر الذي سبّب انقساماً فلسطينياً - فلسطينياً؛ نتيجة ذلك التوجه المفاجئ من عرفات. وحسب ما قاله الرئيس المصري مبارك لمجلة الوطن العربي: فإنه صارح عرفات ببعض المسائل المهمة منها:

1- إننا مقبلون على سنة من أخطر السنوات بالنسبة إلى مستقبل القضية العربية، إنها سنة الانتخابات الأمريكية.
2- لا بد من كسب الوقت بسرعة؛ كي لا تداهمنا الانتخابات ونضيع في زحمتها.

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص171؛ بسيسو، **منظمة التحرير**، ص31-32.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص171-172.

3- إنه إذا مرّت هذه السنة من دون التوّصل إلى شيء على صعيد القضية، فإن المشكلة ستصبح كبيرة ومن الخطورة بمكان؛ فالمستوطنات ستزداد كثافتها وسنجد أنفسنا أمام الأمر الواقع.

وأردف قائلاً: بأن عرفات وعده بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، وبحث إنهاء موضوع المنشقين الذين قاتلوه، وإجراء الاتصالات اللازمة من أجل استكشاف معالم المرحلة المقبلة بأسرع وقت ممكن، وإجراء اتصالات مع الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية؛ تمهيداً لاتصالات أخرى مع الأطراف كلها، وتحديد النتائج التي يمكن التوّصل إليها[1].

وكان الموقف المصري قد بدأ يتناغم مع قيادة منظمة التحرير أثناء معارك طرابلس؛ ففي بدايات الانشقاق اكتفت مصر بمراقبة التطورات، وإبداء الأسف والدعوة إلى وحدة الصف الفلسطيني، كما حذّرت مصر من عملية الانشقاق وتداعياتها على الفلسطينيين [2]. ولكن مع تطور الموقف في سهل البقاع، وبروز الدورين: السوري والليبي في شق الصف الفلسطيني، ومحاولة السيطرة على القرار الفلسطيني بدأت التصريحات المصرية تأخذ منحىً آخر؛ فأخذت تندد بالدور السوري، وتطالب بعدم التدخل في تصدّع منظمة التحرير [3]. ثمَّ برز الدور المصري بصورة أكثر فاعلية خلال معارك طرابلس، عندما أبدى الرئيس المصري مبارك اهتماماً كبيراً بالقيادة الفلسطينية، وذلك بقوله: "**يجب ألاَّ يسقط عرفات، لأن سقوطه يعني سقوط أي حل في الشرق الأوسط**". لذلك لم يكن الدعم المصري معنوياً وسياسياً فحسب لتلك القيادة، بل تعداه إلى الدعم العسكري، عندما أرسلت عدداً من السفن التي ترفع العلم المصري، محملة بالعتاد العسكري إلى ميناء طرابلس لدعم عرفات ومواليه [4].

ومهما يكن من أمر: فإن ذلك اللقاء المهم فجّر من جديد الخلافات الفلسطينية – العربية من جهة، والخلافات الفلسطينية الداخلية من جهةٍ أخرى؛ فقيادة حركة فتح كانت

---

[1]- مجلة الوطن العربي، **حديث الرئيس المصري حسني مبارك**، الجمعة 30 كانون أول (ديسمبر) 1983، نقلاً عن الهيئة العامة للاستعلامات، مؤسسة الرئاسة المصرية؛ www.sis.gov.eg/politics/president/interview

[2]- **مجلة الحوادث اللبنانية**، بيروت، العدد 1524، 1983/6/10.

[3]- **صحيفة الأهرام المصرية**، القاهرة، العدد 35257، 1983/6/23.

[4]- حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص318.

قد فوجئت بهذه الزيارة بتلك اللقاء، حيث أدانتها اللجنة المركزية لحركة فتح، ووصفتها بأنها خطوة في غير وقتها [1]. وعلى ما يبدو: فإن عرفات أراد بزيارته لمصر بعد خروجه من طرابلس، العودة إلى الحضن الطبيعي لمنظمة التحرير [2]. وإذا جاز التساؤل: عن **مغزى الرسالة التي أرادها عرفات من وراء تلك الزيارة:** فحسب البعض: فإنه يمكن استنباط تفكير عرفات والقيادة الفلسطينية، بأن منظمة التحرير والهوية الفلسطينية باتت في خطر بعد أن أُبعدت كلياً عن ساحة الصراع، وبعد أن تحول العمق العربي لها إلى خصم سياسي لياسر عرفات نفسه ومنظمة التحرير معه؛ فكان لا بد إذن: من خطوة سياسية تفتح أفاقاً سياسية أمام المنظمة، وأيّاً كانت صحة تلك الخطوة، فإن عرفات أراد بها إحياء القضية الفلسطينية بعدما تعرّضت لمحاولة تصفية؛ فكانت خطوته هي التقدّم إلى الأمام ولو إلى مصر، وبذلك وُضعت الساحة الفلسطينية في حالة انقسام وغليان [3].

ومما يدلل على ذلك ما قاله صلاح خلف (أبو إياد): "**عندما جاء الرئيس حسني مبارك إلى سدة الحكم، لاحظنا أنه ينوي أن ينتهج سياسة جديدة لمصر، سياسة قريبة من العرب، ومن القضية الفلسطينية؛ لذلك كانت محاولات التقارب بيننا وبين مصر مبارك أكثر من مرة. وقد تبنت الحكومة المصرية مواقف ايجابية من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، وبهذا اختلف الموقف السياسي المصري عمَّا كان عليه في عهد أنور السادات**"[4].

وحسب ما يذكر جمال كايد المقرب من ياسر عرفات: فإن الأخير وعلى أثر زيارته لمصر، كان قد سَمِعَ منه شخصياً بعد سؤالٍ وُجه لعرفات عن سبب زيارته لمصر: "**إنني جئتُ إلى الطاولة وكانت مُرتّبة، وكان كل واحد منهم يجلس على كرسي، ولم أجد لي** (أي عرفات) **كرسي لكي أجلس عليه؛ فقلبت الطاولة. ولحين إعادة ترتيبها أكون قد وجدت لي كرسياً لأجلس عليه**". وهذا ما حدث بالفعل فبعد أن ظنَّ البعض بأن عرفات ومنظمة التحرير قد

---

[1]- ياسر عرفات، من الثورة إلى الدولة، ج2، 24 آذار (مارس) 2009، وكالة سما للأنباء؛
www.samanews.com/index.php?act=show&id=17924.

[2]- مقابلة مع جمال كايد.

[3]- الأخرس، تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية، ص68.

[4]- مقابلة مع صلاح خلف، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 165/164، تشرين ثانٍ (نوفمبر)/ كانون أول (ديسمبر)، 1986، ص10.

انتهيا، أعاد توطيد العلاقة مع الدول العربية، واستطاع أن ينجح في عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان بنصابه القانوني، واكتسب الشرعية مجدداً [1].

وبذلك: فإن قيادة المنظمة عامةً وحركة فتح خاصةً، كان لديها الاستعداد للتوجه نحو مصر، بعد أن استشعرت أن ثمة محاولات لتصفية القضية الفلسطينية وقيادة المنظمة، التي أدركت أن جملة الانشقاقات التي شهدتها حركة فتح، لم تكن داخلية صِرفة، وإنما مدعومة من قوى إقليمية: كسوريا وليبيا وإيران التي أصدر مرشدها الأعلى الإمام آية الله الخميني فتوى بإهدار دم عرفات، واتهامه بالخيانة العظمى. وعلى أثرها قدَّم الإيرانيون الدعم للمنشقين عام 1983، كما ذكر ياسر عرفات شخصياً، وبتخلُّص منظمة التحرير وحركة فتح من مسألة المنشقين، أُطلق العنان ليد تيار التسوية الفلسطيني [2].

ونخلُص هنا إلى القول بما أكّده البعض: بأن عملية الانشقاق التي حدثت في أروقة حركة فتح، وما تبعها من بلبلة عسكرية وسياسية في منظمة التحرير، كانت قاسية وسلبية وضارة ومحبطة؛ مما أفقد قيادة المنظمة أسلحتها الرئيسة، وأوجدت لها المبررات والذرائع لتحتمي بها في ولوجها ساحة الحلول السلمية، بما فيها من تنازلات وتخلّي عن كثير من الثوابت والمنطلقات الثورية التي بدأت بها طريقها النضالي عام 1965 [3].

وخلاصة الأمر: يبدو أنه كلما تدهور الوضع العربي وضعُفت قوة الفعل العربية، وتأزّمت علاقات منظمة التحرير بالأنظمة الرسمية العربية، كانت المنظمة أكثر استعداداً لتليين مواقفها وتخفيف شروطها؛ لتصبح أكثر قبولاً عند الرأي العام الدولي؛ ولتبقى في واجهة الأحداث، وتبقى الكرة دائماً في شباك الخصم، وخصوصاً بعد معركة بيروت وانتظار الأعداء أن تكتمل الحلقة، وأن يؤدّي الانحسار العسكري للمنظمة لإنهائها سياسياً. إلاَّ أن المنظمة وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي وُجهت لسياستها بعد معركة بيروت، تمكنت من إثبات قدرتها على الولادة من جديد، من خلال تقديمها تصورات سياسية، وإقدامها على خطوات عملية من خلال نسج علاقات جديدة، مع أطراف كانت المنظمة قد توتّرت علاقتها بها لأسباب مختلفة كمصر والأردن. ففي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني

---

[1]- مقابلة مع جمال كايد.

[2]- عرفات، من الثورة إلى الدولة، ج2؛ مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[3]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

الفلسطيني، لم يتطرّق البيان الختامي للمجلس إلى القرار (242)، ولم يندد به كما دأبت قرارات المجلس السابقة على فعله. أما تصوُّر المجلس الوطني للحل السلمي؛ فيتم من خلال عقد مؤتمر دولي، حيث حصرت الحقوق الفلسطينية بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك: التبديل في الصياغة له معناه ومغزاه، خاصةً إذا ما ربطناه بما يليه عند الحديث عن حلٍّ للقضية، تشارك فيه كافة الأطراف المعنية [1].

وفي ختام هذا الفصل بالإمكان الوقوف عند أهم المحطات التي تمَّ التوصّل إليها:

- إن من أهم تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان وإنهاء الوجود العسكري الفلسطيني فيه، طرح مشروع السلام العربي الذي أقرته القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982. وإن المشروع العربي المذكور يعترف صراحةً وللمرة الأولى رسمياً بدولة إسرائيل؛ كدولةٍ من دول منطقة الشرق الأوسط. وإن العرب رسمياً منذ تبني ذلك المشروع، ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين التاريخية، وباتوا يأملون فقط بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967. وإن العرب كما ورد في البند الرابع من المشروع، لم يطالبوا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، وإنما صاغوا البند بصورة تبدو مبهمة ومتعمدة، أي: تعويض من لا يرغب في العودة، مع إنه كان من الواجب على من صاغ ذلك البند، التأكيد "بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع تعويضهم على ما لحق بهم أذى وأضرار مادية ونفسية". كما أن موافقة القيادة الفلسطينية على المشروع العربي، تمّت دون الرجوع لبقية الشركاء في منظمة التحرير؛ فكان رفض أولئك الشركاء منطقياً، لأنهم شعروا بأن قيادتهم انفردت بموافقتها دون الرجوع إليهم في قضيتهم المصيرية، فقد خشيت فصائل المنظمة من انزلاق المنظمة في متاهات الحلول، التي لن تجلب للشعب الفلسطيني كافة حقوقه المسلوبة. الأمر الذي عدّه البعض كارثياً على الفكر السياسي الفلسطيني.

---

[1]- أبراش، "مفهوم الدولة الفلسطينية"، ص41-42.

- إن قيادة منظمة التحرير أرادت السير حتى آخر الشوط في اللعبة السياسية والدبلوماسية؛ دون اكتراثٍ للموقف المغاير لها والذي تبنّته بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، والتي كان بعضها على علاقة وثيقة بالنظام الرسمي السوري المناهض لقيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير، والتي بدأت تُعدَّ العدّة لاستئصال شأفته من قمة هرم النظام السياسي الفلسطيني. ومن هنالك: ارتأت القيادة الفلسطينية حسم أمرها، بضرورة الالتزام بأي حل سياسي قد تتوّصل إليه لاحقاً.
- وفيما يخص تطور البناء الفكري لمنظمة التحرير على نحوٍ أكثر تساهلاً، فإن الاتصالات التي قامت بين القيادة الفلسطينية وبعض الشخصيات التي قيل إنها لا تتبنى الفكر الصهيوني، والمحسوبة على التيار السلمي في إسرائيل، لم تكن خطوة موفقة من تلك القيادة آنذاك؛ فكافة القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية دون استثناء تندرج تحت الأيديولوجية الصهيونية السياسية، وكلها جمعاء تنتفي الفروقات السياسية في رؤاها وبرامجها السياسية إزاء القضية الفلسطينية، وكلها تجمعها نفس المبادئ والركائز التي حددتها تلك الأيديولوجية. ومن ثمَّ فإن التعامل مع ما سُميَّ بقوى السلام الإسرائيلية التي تبنّتها قيادة منظمة التحرير؛ يدلُّ على عدم إدراك بأن تلك القوى لا تملك الخروج عن الأيديولوجية الصهيونية.
- إن مسألة الانشقاق داخل صفوف حركة فتح أولاً، ثمَّ تفشيها داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، كان بالإمكان تفاديها لو اتخذ الفريقان المتباينان بعض التدابير الاحترازية كحل وسط بينهما، ولكانا جنبا الساحة الفلسطينية نتائج كارثية، لا زالت تلك الساحة تعاني من ويلاتها وتُضعف شوكتها أمام العدو المشترك. ومن ثمَّ فإن نتيجة معركة طرابلس بينهما، والتي مثّلت الخروج الثاني من الساحة اللبنانية والتطورات التي أعقبته؛ شكّلت تصدّعاً في منظمة التحرير سواء أكان على المستوى السياسي أم التنظيمي؛ فانقسمت المنظمة بعدها إلى تيارات متعددة.
- إنه بعد انتهاء ما سُميَّ بظاهرة الانشقاق الفلسطيني في لبنان، ثبت أنه كلما تدهور الوضع العربي وضعُفت قوة الفعل العربية، وتأزّمت علاقات منظمة التحرير بالأنظمة الرسمية العربية؛ كانت المنظمة أكثر استعداداً لتليين مواقفها وتخفيف شروطها؛ لتصبح أكثر قبولاً عند الرأي العام الدولي، ولتبقى في واجهة الأحداث دون أن يؤثّر ذلك على مقوماتها السياسية.